



تقرير
الاحتجاجات
السنوية
٢٠١٣



**تقرير
الاحتجاجات
السنوي
٢٠١٣**

تقرير الاحتجاجات السنوي ٢٠١٣

فريق العمل

إعداد التقرير

فريق البوابة المعرفية بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

صورة الغلاف

مصعب شحرور

التصميم والتنسيق الداخلي

رضوى فودة

سنة إصدار | ٢٠١٤

الناشر | المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ECE SR

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
EGYPTIAN CENTER FOR ECONOMIC & SOCIAL RIGHTS

١ ش سكة الفضل، متفرع من شارع طلعت حرب،

وسط القاهرة

تليفون: +٢٠ ٢٣٩٥٤٥٩٦

بريد إلكتروني: info@ecesar.org

الموقع: www.ecesar.org

موقع البوابة: www.esep.info



الحقوق محفوظة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف - غير تجاري - منع الإشتقاق | الإصدار ٣,٠

المحتويات

المقدمة

١

القسم الأول | إيقاع الزمان والمكان

٣

- الخط الزمني
- التوزيع الجغرافي
- مقارنة الخط الزمني لأنواع الإحتجاجات
- مقارنة التوزيع الجغرافي لأنواع الإحتجاجات

القسم الثاني | الإحتجاجات العمالية

١١

- توزيع الإحتجاجات على القطاعات
- أسباب الإحتجاج
- القطاع الحكومي
- أساليب الإحتجاج

القسم الثالث | الإحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية

١٧

- أولاً: الحقوق الاجتماعية
- فئات المحتجين
- ثانياً: الحقوق الاقتصادية
- فئات المحتجين
- أساليب الإحتجاج

الخاتمة

٢٨

ملحق ١

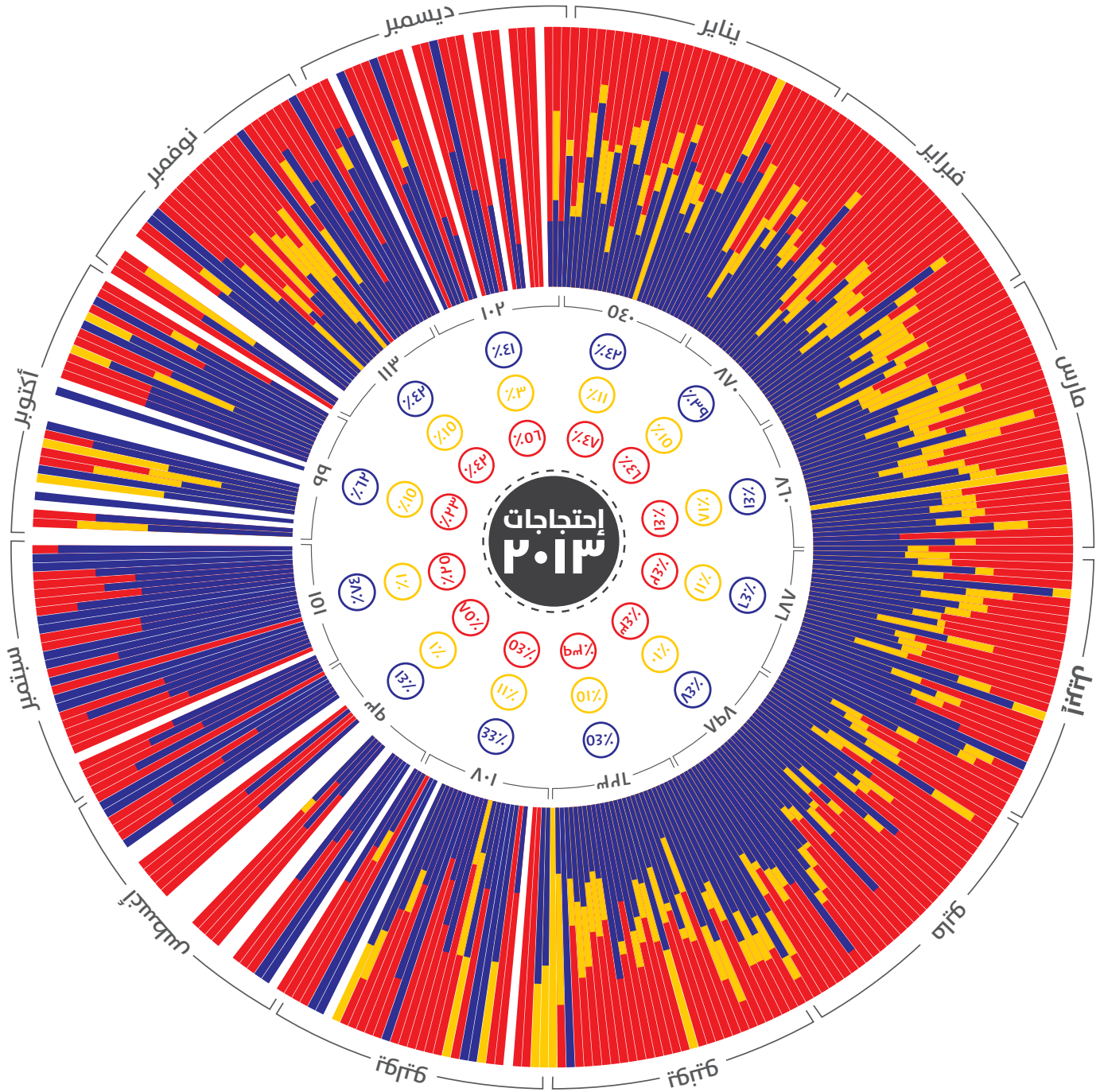
٣٠

ملحق ٢

٣٣

الإحتجاجات اليومية على مدار عام ٢٠١٣

توضح هذه النتيجة الإحتجاجات اليومية، وإجمالي إحتجاجات كل شهر، بالإضافة إلى نسبة كل نوع بالشهر [إجتماعي - إقتصادي - عمالي]



لايوجد إحتجاج □ عمالي ■ إجتماعي ■ إقتصادي ■

مقدمة

منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت مصر موضع اهتمام عالمي كبير كموطن لأكبر ثورات ما سمي بالربيع العربي وكمسرح لصراع سياسي تلاحقت فصوله في سرعة تخطف الأنفاس كانت الاحتجاجات واحدة من أبرز ملامحه الظاهرة إن لم تكن في مراحل بعينها أهم هذه الملامح. وفي حين اتخذت مصر موقعها بين الدول الأكثر عرضة لتزايد الاحتجاجات فيها فإن أغلب الأضواء قد تركزت بالأساس على الاحتجاجات السياسية بينما أغفل دور الاحتجاجات العمالية والاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في المشهد إلى حد كبير. وذلك بالرغم من أن السلطة بأوجهها المتعاقبة في أعقاب الثورة قد أبدت اهتماما سلبيا واضحا بهذه الاحتجاجات التي وصمت بالفئوية ربما منذ اليوم الأول للثورة. ويؤشر هذا الاهتمام الكبير بل والهستيري في بعض الفترات من قبل السلطة بتشويه صورة الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع كلفتها والتخلص منها كظاهرة تقض مضجعها، إلى الدور الأساسي لهذا النوع من الاحتجاجات في تقويض قدرة السلطة على استعادة توازنها المفتقد منذ بداية الثورة وحتى اليوم.

وعلى رغم المؤشرات المختلفة الدالة على أهمية الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في رسم تفاصيل المشهد المصري في السنوات الأخيرة، فإن الاهتمام بها لم يخرج عن أطره التقليدية والتي تميل إلى القفز إلى تعميمات مسبقة عن الأسباب والدلالات العامة لهذه الاحتجاجات. ويغلب دائما على هذه التعميمات انحيازات سياسية متغيرة أو أيديولوجية دائمة. فمن جانب تبدل توصيف المعلقين لهذه الاحتجاجات حسب علاقتهم بالنظام الحاكم في أي فترة، بين كونها نتيجة تحريض فئات ما معادية للنظام، وبين كونها تعكس بوضوح فشل هذا النظام. ومن جانب آخر اتصف تناول معلقين آخرين لهذه الاحتجاجات بمحاولة فرض قوالب أيديولوجية جاهزة عليها والخروج بنتائج متعسفة في أغلب الأحيان.

ما غاب على وجه التحديد هو أي مقارنة ذات منهج علمي واضح لفهم وتفسير ظاهرة الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية. وهو أمر طبيعي إن أخذنا في الاعتبار حقيقة أن مثل هذه المقاربة لا يمكن لها إلا أن تقوم على أساس صلب من البيانات يتوافر لها أكبر قدر من الشمولية في تغطية أكبر عدد ممكن من الاحتجاجات، كما يتوافر لها العمق من خلال جمع أكبر قدر ممكن من التفاصيل عن كل احتجاج، ثم يتوافر لها بعد ذلك القابلية للتحليل من خلال تصنيف التفاصيل المختلفة والربط بينها بطريقة تتيح قراءة البيانات المتاحة على أكثر من مستوى ومن خلال مقاربات مختلفة. وحيث أن هذا الأساس الضروري لم يكن له وجود حتى اليوم فقد ظلت المقاربات المنهجية لتناول الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر مستحيلة عمليا.

هذا الوضع هو ما سعى فريق العمل في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تغييره من خلال العمل على بناء قاعدة بيانات متكاملة للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وهو العمل الذي بدأ قبل أكثر من ثمانية عشر شهرا وشمل تصميم وبناء أول قاعدة بيانات شاملة للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، وإدخال بيانات أكثر من ٥٢١٢ احتجاج خلال عام ٢٠١٣ من خلال الرصد اليومي لكل مصادر المعلومات المتاحة عنها. وفي حين يستمر العمل على تطوير وإعادة هيكلة قاعدة البيانات هذه حتى اليوم فإن التقرير الحالي هو أول منتج من نوعه يعتمد عليها.

ينبغي ملاحظة أن هذا التقرير لا يدعي مطلقا أنه دراسة منهجية متكاملة للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر يسعى إلى الوصول إلى نتائج تعميمية صحيحة وحاسمة حول الظاهرة وأسبابها، فمثل هذه الدراسة تتطلب تراكما للبيانات لا يمكن توافره خلال عام واحد. في المقابل فإن ما يسعى هذا التقرير إلى تقديمه هو قراءة وصفية معمقة للبيانات التي تم رصدها تهدف إلى طرح سبل مختلفة لتبين الأنماط التي تكشف عنها أرقامها. أو يمكن القول أن هذا التقرير يهدف في الأساس إلى رسم صورة طبوغرافية للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية بعدها الرئيسيان هما الزمان والمكان، ورواسمها هي أنواع الاحتجاجات وفئات المحتجين وأسباب الاحتجاج ووسائله. من خلال هذه الصورة يصبح استنتاج الاحتجاجات ذاتها بصوتها الخاص ممكنا. ويلتزم التقرير بأن تكون أي استنتاجات له مرتبطة بهذا الصوت حتى وإن أدى ذلك إلى محدوديتها وافتقادها إلى الشمول. ويعكس هذا إدراكا لحقيقة أن اتساع الرؤية وشموليتها هي أهداف بعيدة المدى تتحقق فقط مع تراكم البيانات عبر فترة مناسبة من الزمن مما يتيح أبعادا جديدة للمقارنة كما يتيح تعميق بعض الملامح الأساسية مع حذف العرضي والمؤقت.

يعرض التقرير البيانات المرصودة للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال عام ٢٠١٣ في ثلاثة أقسام رئيسية، يقدم أولها نظرة عامة للإيقاع الزمني والمكاني للاحتجاجات ومقارنة بين تصنيفاتها الرئيسية وهي العمالية والاجتماعية والاقتصادية. بينما يختص القسمان التاليان بعرض الاحتجاجات العمالية، ثم الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية بصورة تفصيلية كل على حدة. ويتضمن التقرير إضافة إلى ذلك ملحقين يقدم الأول عرضاً منهجية بناء قاعدة البيانات واعتماد عليها وتوضيحاً للخيارات المختلفة وراء رصد وجمع وتصنيف البيانات، في حين يقدم الملحق الثاني جداول مختارة لأهم ملامح بيانات الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال عام ٢٠١٣.

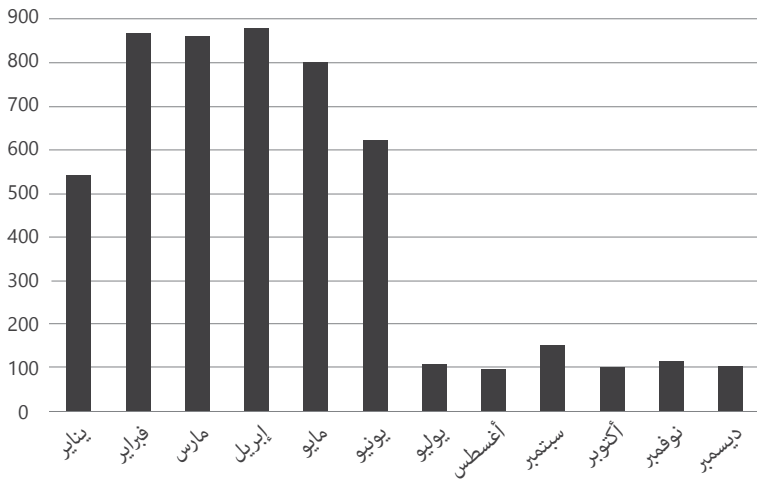
في النهاية فإننا نكرر التأكيد على أمرين، أولهما أن المنتج الأساسي الذي يعد هذا التقرير في أحد وظائفه وسيلة لتقديمه إلى المهتمين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر هو قاعدة بيانات الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والتي يتيحها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على شبكة الإنترنت بأمل أن تكون مورداً مفيداً للباحثين والمهتمين. وثانيهما أن هذا التقرير بخلاف ما يعرضه من محتوى يهدف في الأساس إلى تقديم مقارنة مختلفة للتعامل مع الاحتجاجات يستبدل القراءة الانطباعية الخاضعة للتحييزات السياسية والأيدولوجية لها بقراءة منهجية تستكشف الإمكانيات المختلفة التي تتيحها البيانات وعلاقتها الداخلية. وفي حين يبقى هذا منتجاً مبكراً لعمل مستمر فإننا نرجو أن يكون خطوة أولى على الطريق الصحيح وندعو المهتمين من المتخصصين وغيرهم إلى الاشتباك مع المشروع في مجمله سواء بالاستفادة مما يتيح من بيانات أو من خلال النقد والتصويب.

نظرة عامة | إيقاع الزمان والمكان

ينطق كل من الخط الزمني للاحتجاجات العمالية والشعبية وخريطة توزيعها على محافظات مصر المختلفة بإيقاع واضح يمكنه الكشف عن العديد من الملامح المميزة والدلالات الهامة. يسهل الانزلاق من خلال مقارنة بسيطة بين الإيقاع الزمني للاحتجاجات وبين الخط الزمني للأحداث السياسية، إلى الربط بينهما في علاقة مباشرة وبسيطة، ولكن مثل هذه الاختزالية ستثبت حتما فقرها كأداة تحليلية وعجزها عن تفسير كثير من التفاصيل. هذه التفاصيل على وجه التحديد هي ما ينبغي أن نلتفت إليه من خلال تحليل البيانات على مستويات مختلفة.

الخط الزمني

إجمالي الاحتجاجات على الشهور ٢٠١٣



أول ما يلفت الانتباه في الخط الزمني للاحتجاجات العمالية والاجتماعية في عام ٢٠١٣ هو ذلك التباين الواضح بين نصفيه. يمثل يوم ٣٠ يونيو نقطة تحول واضحة شهدت الاحتجاجات بعده بصفة عامة انخفاضا كبيرا في معدلاتها. بلغ إجمالي ما شهدته عام ٢٠١٣ من احتجاجات عمالية واجتماعية ٥٢٣٢ احتجاجا. وشهد النصف الأول من العام حتى ٣٠ يونيو ٤٥٦٧ احتجاجا تمثل حوالي ٨٢٪ من إجمالي ما شهدته العام كله من احتجاجات. بينما شهد النصف الثاني من العام ٦٦٥ احتجاجا تمثل أقل من ١٨٪ من الإجمالي.

من الواضح أن السبب العام للتغير الحاد

في معدل الاحتجاجات العمالية والاجتماعية هو الأحداث السياسية التي بدأت بالتظاهرات الحاشدة ضد الرئيس المعزول محمد مرسي ثم تطورت إلى مواجهات أمنية لفض اعتصامي ميداني رابعة والنهضة وما أعقبه من أحداث عنف في العديد من المحافظات المصرية ثم استمرار هذه المواجهات بمعدل أسبوعي وفي مناسبات مختلفة مواكبا للمسيرات التي نظمها منتومون لجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من مؤيدي الرئيس المعزول، واتسعت أحيانا لتشمل مواجهات للأمن مع متظاهرين غير مؤيدين للرئيس المعزول على خلفية قانون التظاهر وغيره. إلا أنه يصعب تحديد التفسير المباشر لهذا الأثر مما يتركنا أمام عدد من البدائل المختلفة منها:

١ - أن جزءاً هاماً من الاحتجاجات العمالية والاجتماعية في النصف الأول من العام، كان موجهاً ضد سلطة الإخوان المسلمين؛ إما بسبب سياسات وتغييرات محددة طالبت المحتجين في أماكن عملهم أو سكنهم أو نشاطهم الاقتصادي، أو في إطار الغضب العام على سياسات الإخوان والذي انفجر بوضوح في ٣٠ يونيو.

٢ - أنه امتداد لإيقاع عام للاحتجاجات بدأ في أعقاب ثورة ٢٥

نظرة عامة | إيقاع الزمان والمكان

يناير، التي شهدت الفترة الأولى منها تصاعداً للاحتجاجات العمالية والاجتماعية، ثم فترة من الترقب في انتظار ما يحدثه التغيير السياسي من استجابة للمطالب، اعقبها تصاعد جديد لهذه الاحتجاجات إما للضغط أو تعبيرا عن خيبة الأمل في أن يؤدي التغيير السياسي نتيجته المأمولة. مثل هذا الإيقاع يمكن تلمسه في تطور معدل الاحتجاجات على طول العام الذي كان شغل فيه الرئيس المعزول منصبه، والذي بدأ في أول يوليو ٢٠١٢ واستمر حتى ٣ يوليو ٢٠١٣، وبالتالي يمكن النظر إلى معدل الاحتجاجات في النصف الأول من عام ٢٠١٣ على أنه يمثل المرحلة الثانية (الضغط وخبية الأمل)، ويمثل انخفاض معدلها في النصف الثاني من العام نفسه فترة الترقب وانتظار ما تسفر عنه التغييرات السياسية الجديدة. ولا يمكن التيقن من إمكان اعتماد هذا النمط التبادلي بين التصعيد للضغط والتهديئة للترقب كأداة للتحليل إلا بعد مقارنة أرقام عام ٢٠١٣ بالعام التالي.

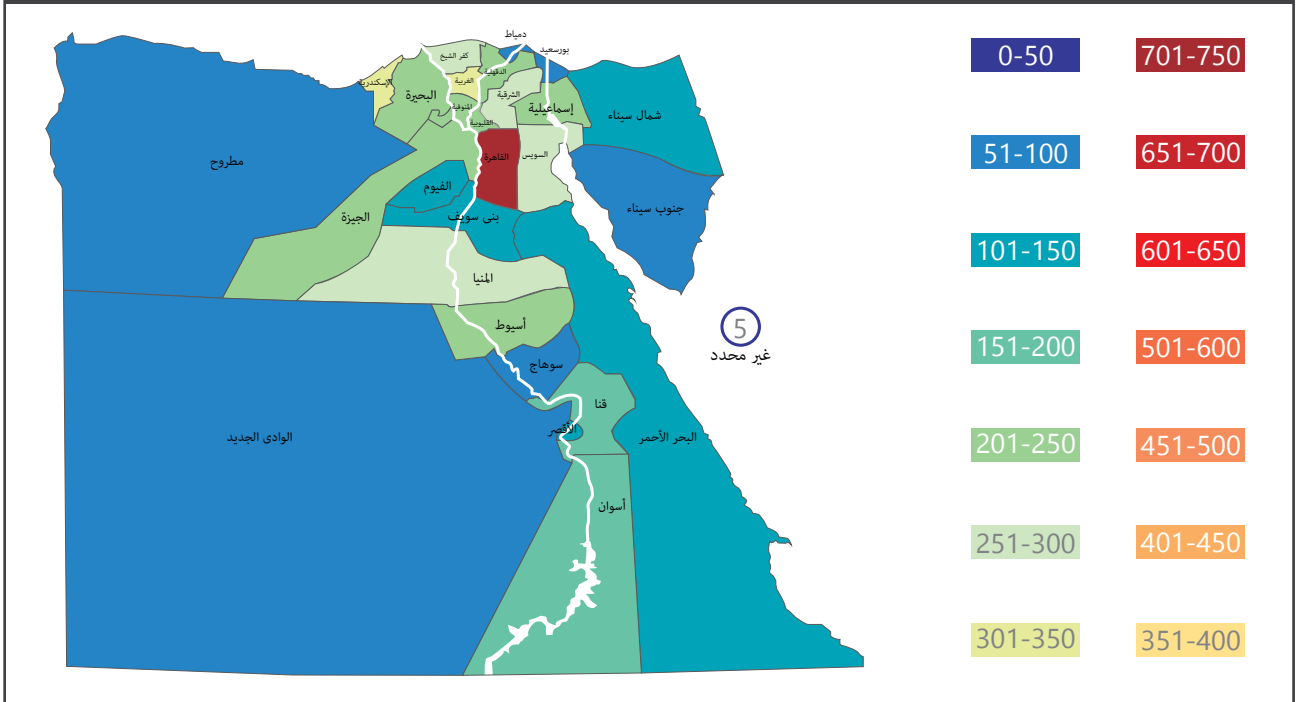
٣ - أن حالة عدم الاستقرار والوتيرة المرتفعة لأحداث العنف وكذا الحشد الإعلامي المستمر في إطار الحرب على الإرهاب كانت سببا في تخلي فئات مختلفة عن الاحتجاج كآلية أو ترددهم في استخدامها؛ إما طوعا (تعاظما مع النظام الحالي) أو اضطرارا (خوفا من التعرض للقمع

هدفها الرئيسي تحدي هذه السلطة. ولكن التسليم بسيادة هذا التفسير يتناقض مع حقيقة أن الأسباب المباشرة التي عبرت عنها غالبية الاحتجاجات لا علاقة لها في معظمها بسلطة الإخوان ولن تزول بمجرد سقوطهم. لذا يبدو أن خليطا من البدائل الثلاث بنسب متفاوتة في كل حالة هو الأقرب للواقع كتفسير لانحسار الاحتجاجات في النصف الثاني من العام.

في ظل مواجهة الأجهزة الأمنية للاحتجاجات بعنف أكبر من السابق وفي ظل انخفاض الدعم الشعبي لآلية الاحتجاج بصفة عامة). في ظل عدم حدوث تغييرات هامة فيما يتعلق بالأسباب المباشرة للاحتجاجات فلا يمكن عزو انحسارها لزوال هذه الأسباب إلا في حدود ضيقة للغاية (المثال الأوضح هو انحسار الاحتجاجات المتعلقة بنقص الوقود مع زوال سببها). يمكن لذلك الاعتراف للبدل الأول بوزن أكبر، فمع سقوط سلطة الإخوان لم يعد ثمة مبرر للاستمرار في احتجاجات

التوزيع الجغرافي

إجمالي عدد الإحتجاجات في المحافظات على مدار ٢٠١٣

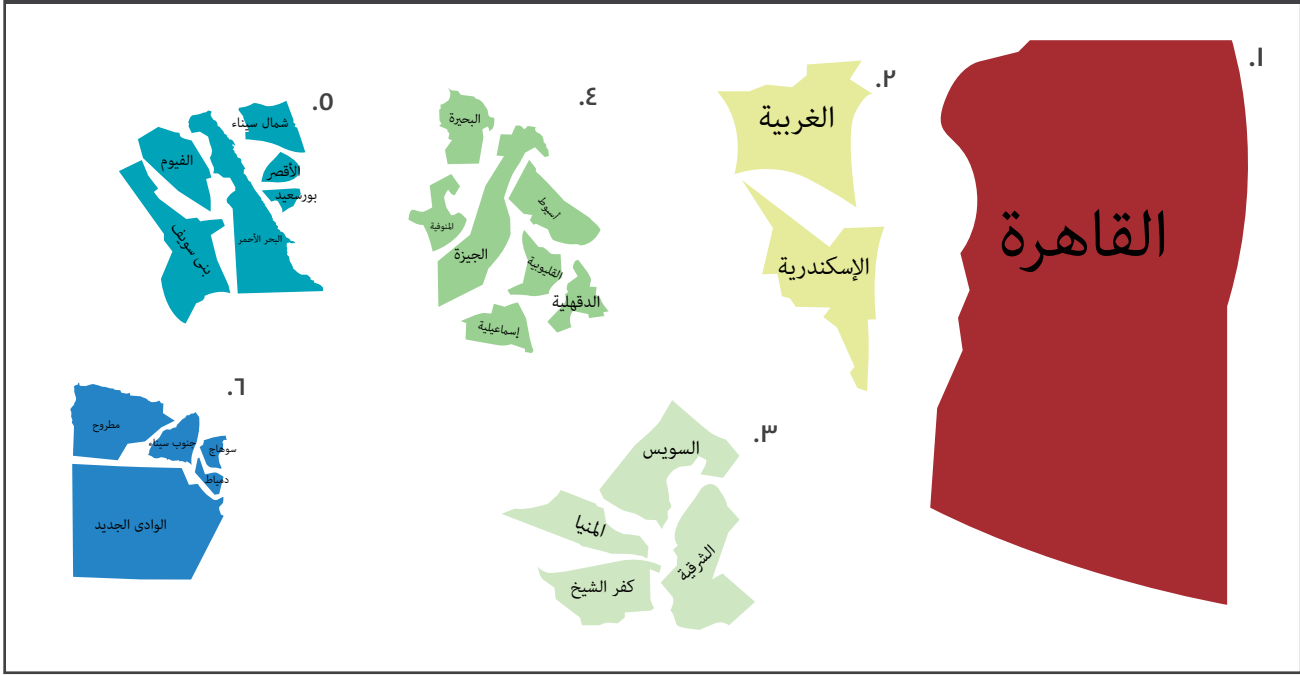


تأتي القاهرة كما هو متوقع في مقدمة محافظات الجمهورية من حيث عدد الاحتجاجات التي شهدتها، وبلغ إجماليها ٧٤٤ احتجاجا طوال عام ٢٠١٣، بمعدل احتجاجين في اليوم الواحد. بفارق كبير تأتي محافظتي الغربية والإسكندرية كثاني وثالث أكثر المحافظات احتجاجا وشهدتا ٣١٢ و ٣١١ احتجاجا على الترتيب. بينما شهدت ست محافظات أخرى أكثر من مائتي احتجاج لكل منها طوال العام وهي السويس (٢٧٦ احتجاج)، كفر الشيخ (٢٧٤ احتجاج)، المنيا (٢٦٩ احتجاج)، الشرقية (٢٦٤ احتجاج)، أسيوط والجيزة (٢١٤ احتجاج)، وشهدت ١٣ محافظة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ احتجاجا، بينما شهدت خمس محافظات فقط أقل من ١٠٠ احتجاج خلال ٢٠١٣ وأتت محافظة مطروح في المؤخرة بواقع ٦٧ احتجاج.

بوضع إجمالي عدد الاحتجاجات وحده في الاعتبار يبدو منطقيا أن تكون القاهرة والإسكندرية بوصفهما الأكثر سكانا ضمن المحافظات الثلاث التي شهدت أكبر عدد من الاحتجاجات خلال العام، ويمكن تفسير موقع محافظة الغربية في المركز الثاني لوجود عدد من أكبر مدن الوجه البحري ذات الطابع الصناعي بها وهي المحلة الكبرى و طنطا وكفر الزيات. كذلك يبدو منطقيا أن من بين خمس محافظات شهدت أقل عدد من الاحتجاجات ثلاث محافظات حدودية هي الوادي الجديد، جنوب سيناء، ومطروح.

عند اتخاذ التقسيم الإقليمي التقليدي لمحافظات الجمهورية كمدخل مختلف لعرض التوزيع الجغرافي للاحتجاجات تأتي محافظات الوجه البحري في المقدمة بإجمالي ١٩٢٤ احتجاجا يليها محافظات الوجه القبلي بإجمالي ١٢٨٩ احتجاجا، ثم محافظتي القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة) بإجمالي ٩٥٨ احتجاجا، ومحافظات القناة بإجمالي ٥٦٠ احتجاجا، وأخيراً المحافظات الحدودية بإجمالي ٤٩٦ احتجاجا.

إجمالي عدد الإحتجاجات في المحافظات على مدار ٢٠١٣



ملحوظة: هذه الأحجام تقريبية وليست دقيقة جغرافياً

لهذا المعدل تطابقا كاملا بين النسبتين وتمثل الأرقام من ٠,٨٥ إلى ١,١٥ تقريبا كبيرا بين نسبة الاحتجاج ونسبة السكان. في حين تمثل الأرقام أكبر من ١,١٥ وأقل ٠,٨٥ حيودا عن متوسط الاحتجاجات في الجمهورية يميز المحافظات الأكثر احتجاجا في الحالة الأولى والأقل احتجاجا في الحالة الثانية.

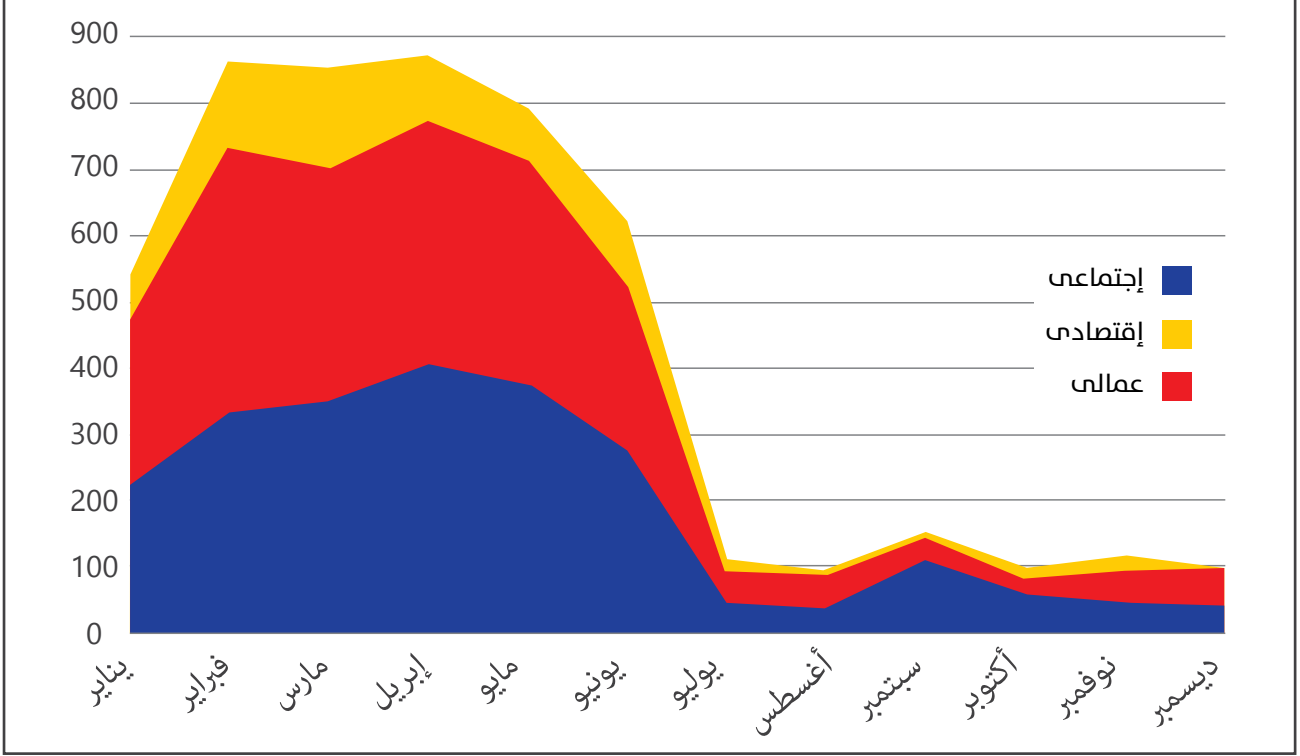
عند استخدام معدل الاحتجاج الموضح في الفقرة السابقة ينتج ترتيب مختلف تماما للمحافظات الأكثر والأقل احتجاجا. فتأتي محافظة جنوب سيناء في المقدمة بمعدل احتجاج بلغ ٨,٦٩، تليها محافظة السويس بمعدل بلغ ٧,٤٥، ثم محافظة الوادي الجديد بمعدل بلغ ٦,٧٩، ومحافظة شمال سيناء بمعدل بلغ ٥,٨٢، ومحافظة البحر الأحمر بمعدل بلغ ٤,٩١. ويلاحظ أن جميع هذه المحافظات فيما عدا محافظة السويس هي محافظات حدودية، وجميعها بما في ذلك محافظة السويس من المحافظات الأقل سكانا.

في المقابل كانت المحافظات التي حققت أدنى معدل للاحتجاج هي سوهاج (٠,٣١)، البحيرة (٠,٤٦)، الجيزة (٠,٤٧)، الدقهلية (٠,٥٣)، القليوبية (٠,٥٤). وحققت ٦ محافظات فقط اتساقا واضحا بين عدد السكان واحتجاجاتهم وهي الغربية (١,١٠)، الإسكندرية (١,٠٨)، المنيا (٠,٨٨)، أسيوط (٠,٨٥)، قنا (٠,٨٦)، دمياط (١,١٤). بينما كان معدل الاحتجاج في القاهرة ١,٣٣ وربما يكون الحيود الضئيل عن المتوسط في حالة القاهرة راجعا إلى تسليط أضواء أكبر على العاصمة مما يتيح رصد أدق للاحتجاجات فيها.

يبدو من النظر إلى إجمالي عدد الإحتجاجات بالمحافظات والأقاليم وجود اتساق بين التوزيع الجغرافي للاحتجاجات وبين توزيع السكان. ولكن بمقارنة أكثر قربا لنسبة الاحتجاجات التي شهدتها كل إقليم بنسبة سكانه إلى إجمالي سكان مصر تبدأ بعض التفاوتات في الظهور. يحافظ إقليم القاهرة الكبرى على قدر كبير من التوافق بين نسبة الاحتجاجات التي شهدتها (١٨,٣١٪) وبين نسبة سكانه إلى إجمالي عدد سكان الجمهورية (١٩,٢٨٪). ويظهر تفاوت أكبر ولكنه يبقى محدودا في حالة الوجه القبلي (٢٤,٦٤٪ من إجمالي الاحتجاجات في مقابل ٢٨,٩٥٪ من إجمالي السكان). في المقابل تظهر محافظات الوجه البحري تفاوتاً أكبر بوضوح بين نسبة ما شهدته من احتجاجات (٣٦,٧٧٪) ونسبة سكانها (٤٧,١٥٪)، ويلاحظ أنه في هذه الحالات كانت نسبة ما شهدته الأقاليم الثلاثة من احتجاجات أقل من نسبة سكانها إلى إجمالي السكان. في المقابل تظهر محافظات القناة والمحافظات الحدودية أكبر تفاوت بين نسبة احتجاجات سكانها وبين نسبتهم إلى إجمالي السكان. فبينما شهدت محافظات القناة ١٠,٧٠٪ من إجمالي الاحتجاجات، يبلغ عدد سكانها ٢,٨٠٪ من إجمالي السكان، وبلغت نسبة ما شهدته المحافظات الحدودية من احتجاجات ٩,٤٨٪ في حين يمثل سكانها ١,٨٢٪ فقط من إجمالي سكان الجمهورية.

يقودنا ذلك إلى الشك في أن تكون الأرقام الإجمالية وحدها مؤشرا كافيا للتوزيع الجغرافي للاحتجاجات وما يمكن استنتاجه منه. ولذا لجأنا إلى قياس معدل احتجاج السكان في المحافظات المختلفة بقسمة نسبة ما شهدته كل محافظة من احتجاجات على نسبة سكانها إلى إجمالي سكان الجمهورية. ويوضح الرقم الناتج في كل حالة مدى اتساق عدد الاحتجاجات التي شهدتها كل محافظة مع نسبة سكانها. فيمثل رقم ١

أنواع الإحتجاجات/الشهور ٢٠١٣



تتأرجح الأوزان النسبية للاحتجاجات العمالية والاجتماعية والاقتصادية من شهر إلى شهر حول المتوسط العام خلال العام دون فارق كبير في أغلب الأحيان. ولكن يمكن ملاحظة تحولات تستحق الإهتمام أولها يتعلق بالعبء الزمنية الفاصلة بين نصفي العام والتي سبق مناقشتها سابقا. فبينما شهد النصف الأول للعام تقاربا كبيرا بين الاحتجاجات العمالية والاحتجاجات الاجتماعية فمثلت الأولي ٤٣,١٨% من الإجمالي بواقع ١٩٧٢ احتجاجا مقابل نسبة بلغت ٤٣,٤٦% للثانية وواقع ١٩٨٥ احتجاجا. ظهر تباين أكثر وضوحا بين نوعي الاحتجاج في النصف الثاني من العام وتفوقت الاحتجاجات الاجتماعية بنسبة بلغت ٥٢,٣٣% وواقع ٣٤٨ احتجاجا في مقابل ٢٦٧ احتجاجا عماليا مثلت ٤٠,١٥% من إجمالي الاحتجاجات. ويظهر ذلك أن نصيب الاحتجاجات العمالية من الانحسار نتيجة التغييرات والأحداث السياسية التي شهدتها مصر في النصف الثاني من العام كان أكبر نسبيا من نصيب الاحتجاجات الاجتماعية. على جانب آخر كان تناقص الوزن النسبي للاحتجاجات الاقتصادية أوضح؛ ففي حين كانت نسبة هذه الاحتجاجات في النصف الأول من العام ١٣,٣٦% من إجمالي الاحتجاجات بواقع ٦١٠ احتجاجا، انخفضت إلى ٧,٥٢% في النصف الثاني بواقع ٥٠ احتجاجا.

النصف الثاني من العام، ويلاحظ أن من بينها الشهرين الذين شهدا أقل عدد من الاحتجاجات خلال العام وهما أغسطس وشهد ٩٣ احتجاجا، وأكتوبر الذي شهد ٩٩ احتجاجا. ومن الواضح أن انخفاض عدد الاحتجاجات الاجتماعية كان مسؤولا بوضوح عن تراجع عدد الاحتجاجات بصفة عامة في شهر أغسطس الذي شهد أقل عدد للاحتجاجات الاجتماعية خلال العام بواقع ٣٨ احتجاجا. وعلى العكس كان الانخفاض في عدد الاحتجاجات العمالية هو المسؤول بوضوح عن انخفاض إجمالي عدد الاحتجاجات في شهر أكتوبر الذي شهد أقل عدد من هذه الاحتجاجات خلال العام بواقع ٢٣ احتجاجا فقط.

على عكس الشهور التي شهدت أقل عدد من الاحتجاجات والتي شهدت أيضا أكبر تأرجح للأوزان النسبية لأنواع الاحتجاج المختلفة فإن الشهور الأكثر احتجاجا خلال العام كانت الأوزان النسبية فيها لأنواع الاحتجاج المختلفة أقرب إلى متوسطها خلال العام. ويعني ذلك إن إرتفاع إجمالي عدد الاحتجاجات في هذه الشهور كان بفعل إرتفاع عدد الاحتجاجات من كل الأنواع وليس بفعل إرتفاع أحدها وحده. فأكثر شهور السنة في عدد الاحتجاجات وهو شهر أبريل قد شهد ٨٧٦ احتجاجا في المجمل وحققت فيه الاحتجاجات الاجتماعية أعلى رقم لها خلال العام بواقع ٤٠٧ احتجاجا وبوزن نسبي قدره ٤٦,٤٦٪، في حين أسهمت الاحتجاجات العمالية بثاني أعلى عدد منها

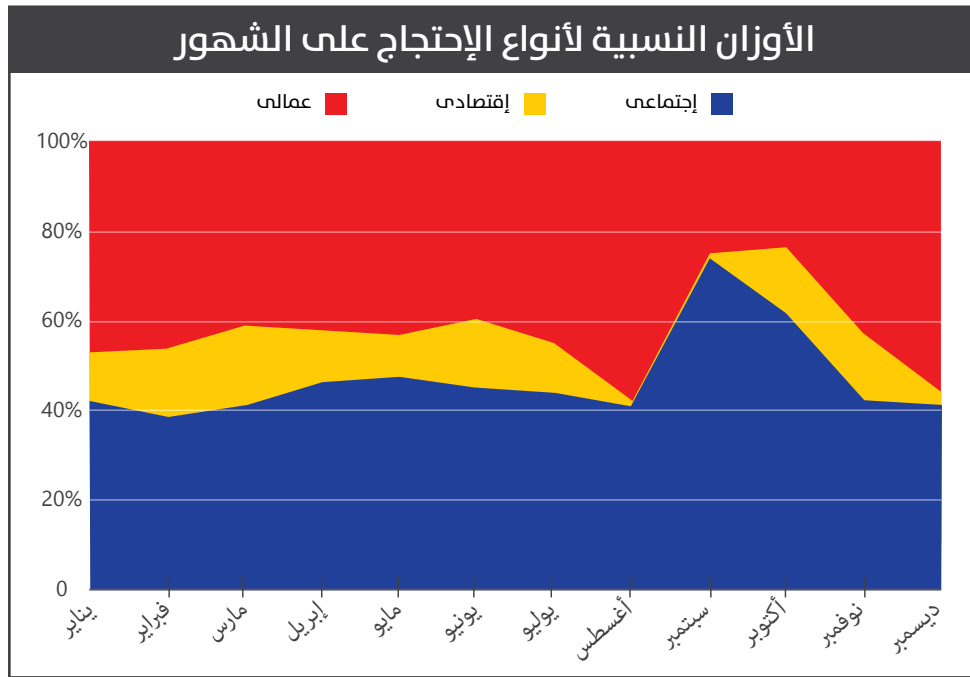
تتأرجح الأوزان النسبية لأنواع الاحتجاجات خلال الشهور المختلفة يشهد تباينات واضحة في شهور بعينها. فحققت الاحتجاجات العمالية أعلى أوزانها النسبية متخطية نسبة ٥٠٪ من إجمالي الاحتجاجات في شهري أغسطس بنسبة ٥٨,٠٦٪ وواقع ٥٤ احتجاجا، وديسمبر بنسبة ٥٥,٨٨٪ وواقع ٥٧ احتجاجا. في حين تخطت الاحتجاجات الاجتماعية نسبة ٥٠٪ محققة أعلى أوزانها النسبية في سبتمبر بنسبة ٧٤,١٧٪ وواقع ١١٢ احتجاجا، وفي أكتوبر بنسبة ٦١,٦٢٪ وواقع ٦١ احتجاجا.

عند إدخال الوزن النسبي للاحتجاجات الاقتصادية في الشهور الأربعة التي شهدت أكبر تأرجح للأوزان النسبية في الاعتبار، نجد أن انخفاضه بوضوح شديد في اثنين منها كان السبب الرئيسي لتفوق الوزن النسبي للاحتجاجات العمالية، فكانت نسبة الاحتجاجات الاقتصادية في شهر أغسطس ١,٠٨٪ بواقع احتجاج واحد، بينما كانت في شهر ديسمبر ٢,٩٤٪ وبواقع ثلاث احتجاجات. في المقابل فإن الوزن النسبي للاحتجاجات الاجتماعية خلال هذين الشهرين لم ينخفض بمعدل كبير

فكان ٤٠,٨٦٪ في شهر أغسطس بواقع ٣٨ احتجاجا، و٤١,١٨٪ في شهر ديسمبر بواقع ٤٢ احتجاجا.

في المقابل أسهم الانخفاض الملحوظ للوزن النسبي للاحتجاجات الاقتصادية في تحقيق الاحتجاجات الاجتماعية تفوقا كبيرا في شهر واحد هو سبتمبر الذي كانت فيه نسبة الاحتجاجات الاقتصادية ١,٣٢٪ بواقع احتجاجين فقط. ولكن على العكس من الحالة الأولى في شهري أغسطس وسبتمبر فإن تفوق الوزن النسبي للاحتجاجات الاجتماعية كان في شهري سبتمبر وأكتوبر بسبب انخفاض الوزن النسبي للاحتجاجات العمالية في

هذين الشهرين لتسجل أدنى وزن نسبي لها بلغ ٢٣,٢٣٪ في أكتوبر بواقع ٢٣ احتجاجا، وبلغ ٢٤,٥٠٪ في سبتمبر بواقع ٣٧ احتجاجا. ويلاحظ أن الاحتجاجات الاقتصادية في شهر أكتوبر قد حققت واحدا من أكبر أوزانها النسبية خلال العام وهو ١٥,١٥٪ بواقع ١٥ احتجاجا. يلاحظ أن التآرجحات الأكثر وضوحا بين الأوزان النسبية لأنواع الاحتجاجات قد انحصرت في الأربعة شهور المذكورة وجميعها تقع في



خلال العام بواقع ٣٧١ احتجاجا وبوزن نسبي قدره ٤٢,٣٥٪، وحققت الاحتجاجات الاقتصادية في الشهر ذاته ثالث أعلى أرقامها خلال العام بواقع ٩٨ احتجاجا وبوزن نسبي قدره ١١,١٩٪، وبذلك يكون للاحتجاجات الاجتماعية دورا أكبر وإن كان بفارق ضئيل في إرتفاع إجمالي الاحتجاجات في هذا الشهر. وفي حين يمكن تفسير إرتفاع عدد الاحتجاجات في شهر إبريل بصفة عامة بتفاقم أزمة الوقود فيه

مع العمالية في كلا الرقمين مع كون عدد الاحتجاجات (٣٥٤ احتجاجا) يمثل ثالث أعلى ما سجلته من أرقام خلال العام.

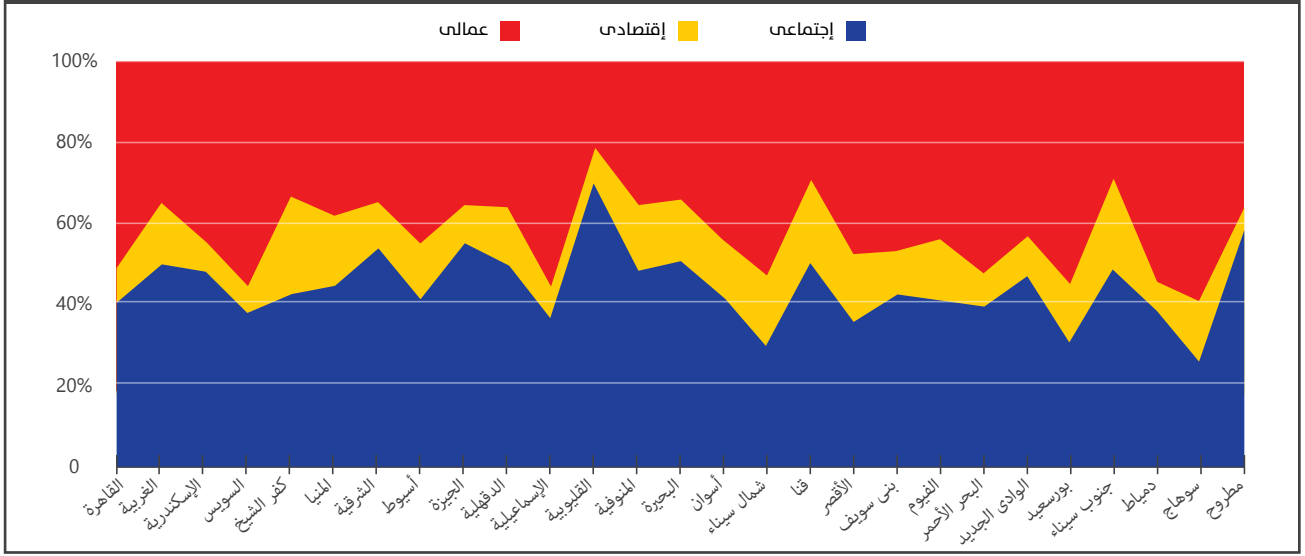
هذه السيولة في تبادل المواقع سواء كانت بفوارق واضحة في النصف الثاني من العام أو بفوارق أقل في النصف الأول توضح أنه -بصفة عامة- لا يمكن مطلقا الحكم بأن أحد أنواع الاحتجاج كان العامل الأكثر تأثيرا على معدل الاحتجاج طوال العام، بل إن أقل الأنواع من حيث الحجم وهو الاحتجاجات الاقتصادية يبقى مؤثرا بوضوح سواء في أكثر الشهور احتجاجا أو في أقلها احتجاجا. ومن ثم فإن التفاوت عبر شهور السنة في حدة أسباب الاحتجاج وتوتر العلاقات المنشئة لها يبقى تبادليا ومؤقتا. وفي المتوسط يبقى توزيع الأسباب وعوامل التوتر بين الأنواع المختلفة للاحتجاج محافظا على توازن شبه ثابت.

بشكل خاص، فإن التفاوت في الأوزان النسبية للاحتجاجات حسب نوعها يؤشر لتفاوت أثر هذه الأزمة على علاقات الإنتاج من جانب وعلى المصالح الاقتصادية واحتياجات المواطنين من جانب آخر.

تتبادل أنواع الاحتجاج أدوارها النسبية في رفع إجمالي عدد الاحتجاجات بصفة عامة في ثاني أكثر شهور العام احتجاجا وهو شهر فبراير الذي شهد ما مجموعه ٨٧٠ احتجاجا. فقد شهد هذا الشهر أعلى عدد للاحتجاجات العمالية خلال العام وهو ٤٠٣ احتجاجا بوزن نسبي بلغ ٤٦,٣٢٪، في حين شهد رابع أعلى مجموع للاحتجاجات الاجتماعية بواقع ٣٣٧ احتجاجا وبوزن نسبي قدره ٣٨,٧٤٪. في المقابل شهد شهر فبراير ثاني أعلى ما حققته الاحتجاجات الاقتصادية من أرقام خلال العام وهو ١٣٠ احتجاجا وبوزن نسبي قدره ١٤,٩٤٪ وهو أكبر بوضوح من متوسط وزنها خلال العام.

شهر مارس الثالث في الترتيب من حيث عدد الاحتجاجات خلال العام شهد أعلى رقم من الاحتجاجات الاقتصادية خلال العام وهو ١٥٢ احتجاجا، كما شهد أعلى وزن نسبي لهذه الاحتجاجات خلال العام وقدره ١٧,٦٧٪ مما يجعل من المقبول استنتاج أن ارتفاع معدل الاحتجاجات الاقتصادية في هذا الشهر أسهم أكثر نسبيا من غيره في المركز المتقدم له مقارنة ببقية الشهور. يلي ذلك في التأثير الاحتجاجات العمالية التي شهد الشهر ثاني أعلى أرقامها وهو ٣٥٤ احتجاجا بوزن نسبي بلغ ٤١,١٦٪ وتتساوى الاحتجاجات الاجتماعية

الأوزان النسبية لأنواع الإحتجاج حسب المحافظة



في المقابل كان الوزن النسبي للاحتجاجات العمالية في أدناه ومثل أقل من ٣٠٪ مما شهدته ثلاث محافظات هي: القليوبية (٢١,٦٩٪ بواقع ٣٦ احتجاجا)، ودمياط (٢٨,٥٧٪ بواقع ٢٦ احتجاجا)، وشمال سيناء (٢٩,٥٣٪ بواقع ٤٤ احتجاجا).

على جانب آخر حققت الاحتجاجات الاجتماعية أكبر نسبة مقارنة بالاحتجاجات العمالية والاقتصادية في محافظة القليوبية ومثلت ٦٩,٨٨٪ مما شهدته المحافظة من احتجاجات بواقع ١١٦ احتجاجا، وبلغت نسبة الاحتجاجات الاجتماعية ٥٨,٢١٪ من إجمالي الاحتجاجات في محافظة مطروح بواقع ٣٩ احتجاجا. وتخطت الاحتجاجات الاجتماعية نسبة ٥٠٪ من إجمالي في أربع محافظات هي: الجيزة بنسبة ٥٥,١٤٪ وواقع ١١٨ احتجاجا، والشرقية بنسبة ٥٣,٧٩٪ وواقع ١٤٢ احتجاجا، والبحيرة بنسبة ٥٠,٦٣٪ وواقع ٨٠ احتجاجا، وأخيرا شمال سيناء بنسبة ٥٠,٣٤٪ وواقع ٧٥ احتجاجا. وكان الوزن النسبي للاحتجاجات الاجتماعية في أدناه ممثلا أقل من ٣٠٪ من إجمالي الاحتجاجات في محافظتين فقط هما سوهاج بنسبة ٢٥,٨٨٪ وواقع ٢٢ احتجاجا، وقنا بنسبة ٢٩,٨٧٪ وواقع ٤٦ احتجاجا.

الاحتجاجات الاقتصادية مثلت نسبة ضئيلة بصفة عامة كما سبقت الإشارة، ولكن مقارنة بالمتوسط العام لوزنها النسبي وهو ١٢,٦١٪ كان لها وزنا نسبيا أكبر في ١٥ محافظة، وكان الوزن النسبي

تقاسمت الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية والصادرة في المحافظات المختلفة بشكل متساوٍ تقريبا، فمن بين ٢٧ محافظة كانت الاحتجاجات الاجتماعية في الصدارة في ١٤ محافظة منها بينما كانت الاحتجاجات العمالية في الصدارة في ١٣ محافظة. وفيما عدا عدد قليل من المحافظات كان تفوق أي من نوعي الاحتجاج على الآخر بفارق ضئيل، مما يوحي بصفة عامة بتقارب مسببات الاحتجاج العمالية والاجتماعية من حيث الحدة ودفعها المواطنين سواء بصفتهم عمال أو أهالي إلى الاحتجاج بنفس القدر في غالبية محافظات الجمهورية. ولكن تقاسم الصدارة في ذاته لا يكفي لحكم نهائي على مدى تجانس مسببات الاحتجاج بين المحافظات، ولذلك فإننا نعيد اختبار هذه الفرضية بعد عرض المظاهر الأساسية لتوزيع الأوزان النسبية لأنواع الاحتجاج على المحافظات تفصيلا.

حققت الاحتجاجات العمالية أكبر نسبة مقارنة بالاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في محافظة سوهاج إذ مثلت ٦٠٪ من الاحتجاجات التي شهدتها المحافظة طوال العام بواقع ٥٢ احتجاجا. وبلغت نسبة الاحتجاجات العمالية نسبة ٥٥,٤٣٪ من إجمالي الاحتجاجات في كل من محافظتي السويس والإسماعيلية بواقع ١٥٣، و١٠٢ احتجاجا على الترتيب. في حين تخطت هذه النسبة ٥٠٪ من إجمالي الاحتجاجات في محافظات الوادي الجديد بنسبة ٥٤,٩٥٪، وواقع ٥٠ احتجاجا، وجنوب سيناء بنسبة ٥٤,٥٥٪، وواقع ٤٨ احتجاجا، وقنا بنسبة ٥٢,٦٠٪، وواقع ٨٢ احتجاجا، والبحر الأحمر بنسبة ٥٢,٤٨٪، وواقع ٥٣ احتجاجا. وأخيرا القاهرة بنسبة ٥١,٢١٪ من إجمالي ما شهدته من احتجاجات بواقع ٣٨١ احتجاجا.

تفتقد المسببات الاقتصادية إلى التجانس، وهي ظاهرة منطقية تماما، حيث تتعلق المسببات الاجتماعية إلى حد كبير بعوامل أكثر عمومية وتؤثر بتفاوت ضئيل في مختلف المحافظات، في حين يكون التفاوت أكبر من حيث نسبة العمال إلى إجمالي السكان بين محافظة وأخرى وكذا في طبيعة ما يؤثر في علاقات العمل. وأخيرا تتباين المحافظات بشكل أكبر كثيرا من حيث الفئات ذات المصالح الاقتصادية المتجانسة ومن ثم تتباين أكثر في معدلات احتجاج هذه الفئات.

على عكس ما أمكن استنتاجه من خلال دراسة الخط الزمني لتطور الأوزان النسبية لأنواع الاحتجاج فإنه يمكن ملاحظة قيادة أحد أنواع الاحتجاجات لمعدلاتها هبوطا وصعودا في كل محافظة. وينبغي ملاحظة أن الحكم على ذلك من خلال الوزن النسبي لكل نوع لا يعكس بالضرورة نسبة سكانها المتأثرين بأسباب الاحتجاج المتعلقة به وحدها وإنما يعكس إلى جانب ذلك حدة المشكلات التي تعترى العلاقات المنشئة لهذه الأسباب. ولذلك يلاحظ مثلا أن المحافظات السابق ذكرها والتي تخطى الوزن النسبي فيها للاحتجاجات العمالية نسبة ٥٠% لا تتطابق مع تلك التي يمثل فيها العمال نسبة أكبر مما يمثلونه في غيرها.

أخيرا قد يعني التناقض بين الثبات النسبي للأوزان النسبية لأنواع الاحتجاج عبر الزمن مع تفاوتها بين المحافظات استمرارية التركيبة المميزة لكل محافظة وعدم تبدلها مع مرور الوقت خلال العام، وهو ما يعني ركود وثبات الفروق بين المحافظات المختلفة وغلبة الطبيعة الخاصة لكل منها على غيرها من عوامل تزايد أو تناقص معدلات الاحتجاج بها. هذه الفرضية تحتاج أيضا إلى مزيد من الاختبار على ضوء البيانات التي أمكن رصدها ولكنها تتخطى في تفاصيلها حدود الدراسة الحالية.

لها كبيرا بشكل واضح متخطيا ٢٠% من الاحتجاجات في ثلاث محافظات هي: كفر الشيخ بنسبة ٢٤,٨٢% وواقع ٦٨ احتجاجا ودمياط بنسبة ٢٣,٠٨% وواقع ٢١ احتجاجا، وأخيرا شمال سيناء بنسبة ٢٠,١٣% وواقع ٣٠ احتجاجا.

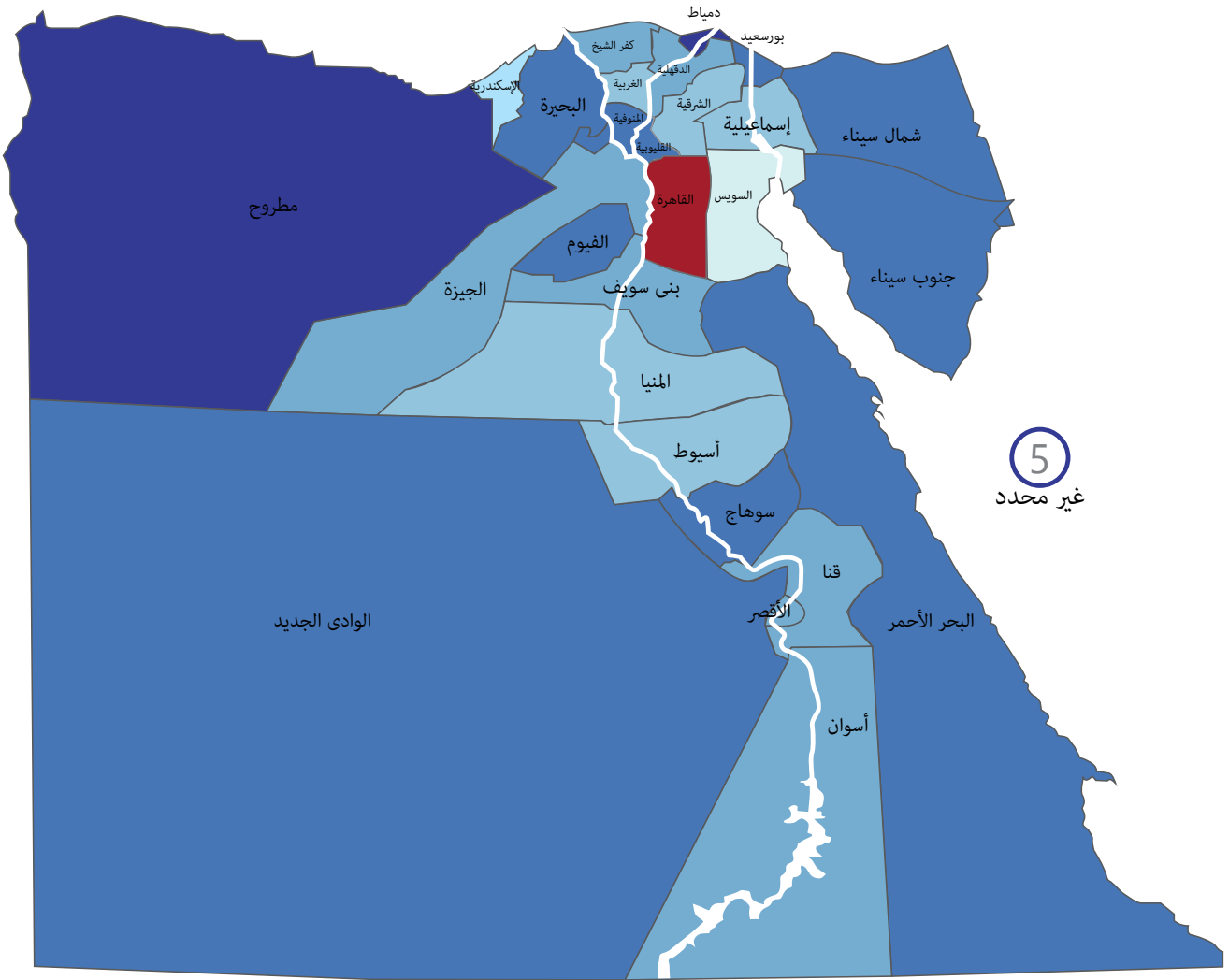
ويمكن تفسير الوزن النسبي المرتفع للاحتجاجات الاقتصادية في محافظتي كفر الشيخ ودمياط إلى حدة ما يواجهه صيادو المحافظات ومزارعو كفر الشيخ من مشكلات تتعلق بالصيد في البحيرات الشمالية من جانب ونقص مياه الري من جانب آخر.

كان الوزن النسبي للاحتجاجات الاقتصادية في حدوده الدنيا في ثلاث محافظات هي: مطروح بنسبة ٥,٩٧% وواقع ٤ احتجاجات، وجنوب سيناء بنسبة ٦,٨٢% وواقع ٦ احتجاجات، والسويس بنسبة ٦,٨٨% وواقع ١٩ احتجاجا.

على عكس ما أظهرته الأوزان النسبية لأنواع الاحتجاج من تأرجح محدود حول متوسطها خلال العام عند مقارنتها عبر الخط الزمني فإن حيود الأوزان النسبية لكل نوع من أنواع الاحتجاج عن متوسط وزنه النسبي في إجمالي الاحتجاجات عبر الجمهورية يبدو أوضح كثيرا في المحافظات المختلفة. وكمقياس لذلك فإن عدد المحافظات التي كان الوزن النسبي فيها للاحتجاجات الاجتماعية في حدود المتوسط +/- ١٠% منه (٤٤,٥٩% +/-) بلغ ١١ محافظة من بين ٢٧ محافظة. في حين كان عدد المحافظات التي كان فيها الوزن النسبي للاحتجاجات العمالية في حدود المتوسط +/- ١٠% منه (٤٢,٧٩% +/-) هو ٦ محافظات فقط، أما بالنسبة للاحتجاجات الاقتصادية فقد كان الوزن النسبي لها في حدود المتوسط +/- ١٠% منه (١٢,٦١% +/-) في محافظة واحدة فقط. ويشير ذلك إلى أنه مع سيادة التنوع بين المحافظات في مدى تبادل مسببات الاحتجاج والعلاقات الأساسية المنشئة لها للأدوار فإن المسببات الاجتماعية تبقى الأكثر تجانسا نسبيا يليها المسببات المتعلقة بعلاقات العمل في حين

القسم الثاني الإحتجاجات العمالية

إجمالي إحتجاجات ٢٠١٣ حسب النوع «عمال»



توزيع الاحتجاجات على القطاعات

في الحالات الثلاث واحدة وهي الحكومة التي تنوب عن الدولة مالك منشآت هذه القطاعات في إدارتها.

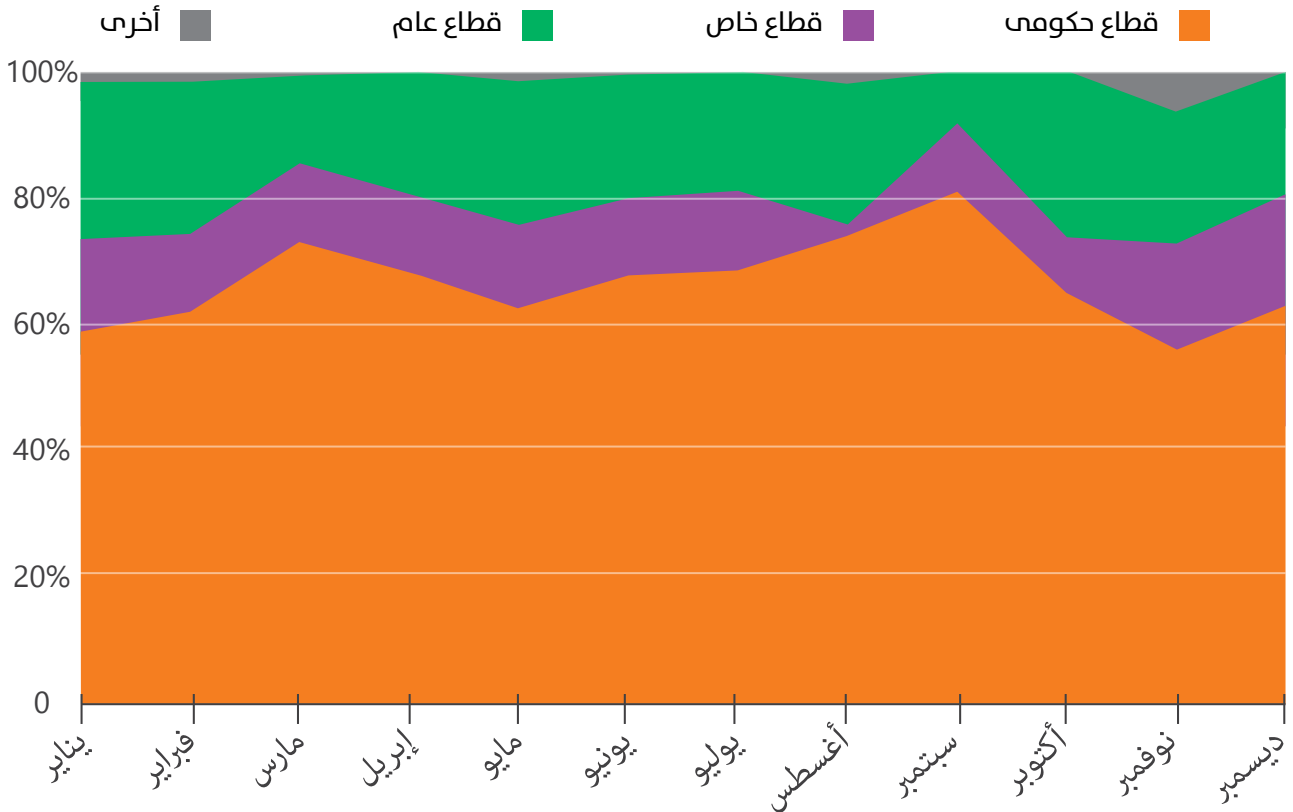
في ضوء الملاحظة الأخيرة فإن مجموع الاحتجاجات التي قام بها العاملون في القطاعات الثلاث والذي يبلغ ١٩٣٥ احتجاجا تمثل حوالي ٨٧٪ من إجمالي الاحتجاجات العمالية كان موجها ضد جهة إدارة واحدة هي الحكومة المصرية مقارنة بحوالي ١٧٪ هي نسبة احتجاجات العاملين بالقطاع الخاص. وذلك بالرغم من أن نسبة العاملين بهذه القطاعات إلى إجمالي العمال في مصر لا يزيد بأي حال عن ٤٠٪.

هل يشير ذلك بالضرورة إلى أن حال العاملين بالقطاعات المملوكة للدولة أسوأ من حال العاملين بالقطاع الخاص بصفة عامة؟ تقول معظم الدراسات التي تتناول أحوال العمال في مصر أن العكس هو الصحيح. ففي المتوسط يحصل العاملون لصالح الدولة على أجور أفضل ويتمتعون بأمان وظيفي أكبر. ولكن الواقع العملي الذي تعكسه أرقام الإحتجاجات في إجمالها تكذب هذه النتائج، وعلى المستوى التفصيلي كما سيتضح من الأجزاء التالية في هذا التقرير يظهر بوضوح أن معدل الاحتجاجات التي قام بها العاملون في قطاعات الدولة الثلاث

يتصدر القطاع الحكومي الترتيب بين قطاعات العمل المختلفة من حيث عدد الاحتجاجات التي قام بها العاملون به خلال العام بواقع ١٤٧٨ احتجاجا ونسبة ٦٦٪ من إجمالي الاحتجاجات العمالية التي بلغت ٢٢٣٩ احتجاجا. يأتي عمال شركات قطاع الأعمال العام في المرتبة الثانية بفارق كبير وبواقع ٣٥٣ احتجاجا تمثل نسبة ١٥,٧٧٪، ثم العاملون في القطاع الخاص بواقع ٢٨٢ احتجاجا ونسبة ١٢,٥٩٪، وأخيرا العاملون في القطاع العام بواقع ١٠٤ احتجاجا تمثل ٤,٦٤٪ فقط من إجمالي الاحتجاجات.

بالنظر إلى أن التمييز بين قطاع الأعمال العام والقطاع العام هو في حقيقته لأسباب قانونية تتعلق بالقانون الذي يخضع له العاملون في القطاعين في كل حالة فإن من المشروع الجمع بينهما لمعظم أغراض التحليل العملية، إلا فيما يتعلق بمشاكل الفصل التعسفي التي يكفل قانون العاملين بالقطاع العام حماية أكبر نسبيا منه. من جانب آخر فإن الفصل بين العاملين في القطاع الحكومي من جهة وبين العاملين في القطاعين العام والأعمال العام يبرره الإختلاف الكبير في نوعية الأنشطة التي يمارسها العاملون في القطاعين الأخيرين عن تلك التي يمارسها العاملون في القطاع الأول. في حين أن من المهم ملاحظة أن جهة الإدارة

الأوزان النسبية لإحتجاجات العمال بالقطاعات المختلفة في الأشهر

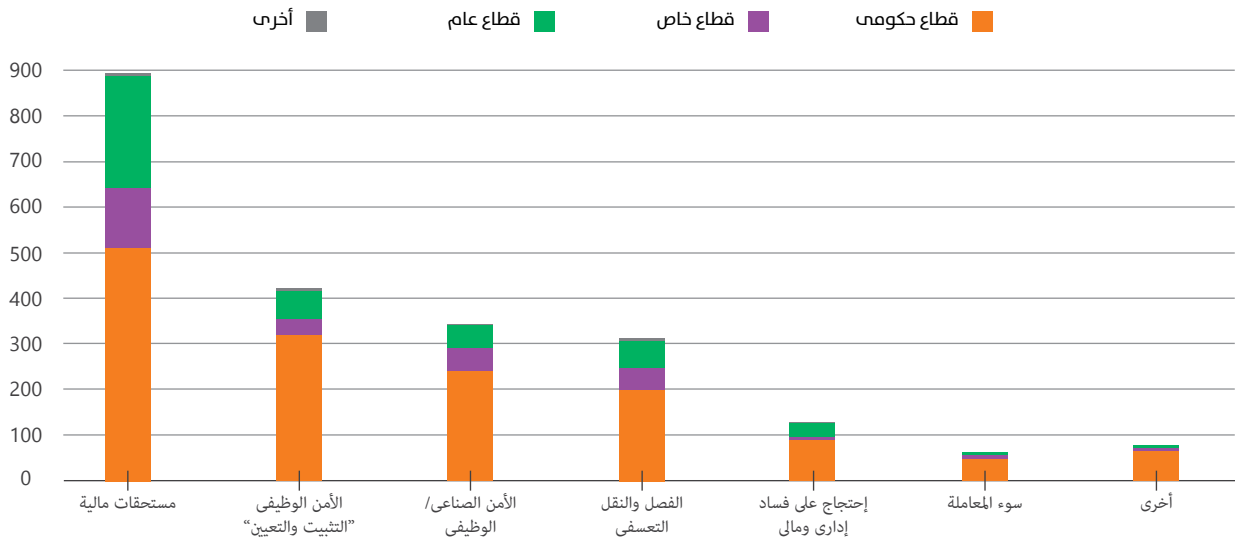


أحد العوامل الخاصة تحديدا بالواقع السياسي في النصف الأول من هذا العام والذي شهد القدر الأكبر من الاحتجاجات وبفارق ضخم، هو حالة الصراع بين أجهزة الدولة البيروقراطية وبين الإخوان المسلمين الذين سعوا إلى فرض سيطرتهم على الجهاز الحكومي. وبينما أدى ذلك من جانب إلى احتجاجات ذات علاقة مباشرة بعمليات تعيين ونقل قيادات في هذا الجهاز إلا أنه من جانب غير مباشر ولكنه ربما أكثر تأثيرا بكثير أدى إلى تراخي ممانعة أطراف في الجهاز البيروقراطي عن القيام بدورها المعتاد في العمل على إفشال محاولات الاحتجاج واجهاضها في مهدها. في علاقات القوة السائدة في كل منشأة حكومية يمارس أفراد ذوو سلطة وقدرة على التأثير على غيرهم باستخدام وسائل ضغط مختلفة تأثيرا كبيرا على إمكانية قيام عمال المنشأة بالاحتجاج. في المعتاد يمارس هذا الدور لمنع الاحتجاجات حيث يكون هؤلاء الأفراد في الغالب موالون لجهة الإدارة وهي الحكومة. في النصف الأول من العام الماضي يمكن إفتراض أن هؤلاء قد مارسوا دورا عكسيا في مواجهة سلطة الإخوان المسلمين التي كانت تدخلاتها في تعديل الهيكل الإداري للبيروقراطية الحكومية تهدد مواقعهم بشكل مباشر.

بسبب المطالبة بتحسين أجورهم وانتظام صرف مستحقاتهم المالية وكذلك بسبب شعورهم بعدم الأمان الوظيفي المتمثل في التثبيت والتعيين، كان مقاربا في نسبته إلى مثيله بالنسبة لعمال القطاع الخاص مع التفوق العددي الكبير لاحتجاجات العمال في القطاعات الثلاث مقارنة بنسبتهم إلى إجمالي العمال.

في المقابل لا ينبغي مطلقا القفز إلى استنتاج أن أحوال عمال القطاع الخاص هي أفضل بصفة عامة. فثمة عوامل عدة يمكنها تفسير هذا التفوق العددي الكبير لاحتجاجات العاملين في القطاعات المملوكة للدولة. منها القدرات التنظيمية الأكبر التي تتيحها نقابات مهنية كبرى لعدد هام منهم مثل نقابة المعلمين ونقابة الأطباء، وقد نظمت النقابتان وأفرعهما عديد من الاحتجاجات شارك فيها أعضاءهما في مختلف محافظات الجمهورية. حتى في غياب دور النقابات فإن المنشآت المملوكة للدولة تتمتع بكثافة عالية للعاملين تجعل ميزان القوى يميل بسهولة أكبر تجاه الفعل الجماعي لسهولة الوصول إلى كتلة كبيرة من المحتجين حتى دون الوصول إلى إجماع على قرار الاحتجاج. تمتع العاملين في قطاعات الدولة بقدر أكبر من الأمان الوظيفي (عندما لا يكون هو نفسه سبب الاحتجاج) يمثل عاملا هاما في موازين القوى أيضا يجعل قرار الاحتجاج أكثر سهولة. بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي بصفة خاصة يشكل التحكم في وظائف حيوية للدولة مثل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات وغيرها ثقلا هاما في موازين القوى يشعر هؤلاء العمال بثقة أكبر في قدرتهم على الضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم ومن ثم يضيف ذلك إلى سهولة إتخاذ قرار الاحتجاج.

أسباب الإحتجاجات العمالية ٢٠١٣



العاملين في مجال النقل والمواصلات بواقع ٢٠ احتجاجاً. على النقيض من ذلك مثلت المطالبة بالمستحقات المالية نسبة ضئيلة من أسباب احتجاجات العاملين في القطاع الحكومي في مجالات الزراعة بنسبة ١٠٪ وواقع ٣ احتجاجات فقط، والثقافة بنسبة ١١٪ وواقع احتجاجين فقط، والخدمات العامة بنسبة ١٢٪ وواقع ١٤ احتجاجاً.

احتج العمال بسبب المطالبة بالأمن الوظيفي من خلال التثبيت أو التعيين ٤٢٣ احتجاجاً بنسبة ١٨,٨٩٪ من إجمالي احتجاجاتهم، وللمطالبة بالأمن ٣٤٣ احتجاجاً بنسبة ١٥,٣١٪، بينما احتجوا على النقل أو الفصل التعسفي ٣١١ احتجاجاً بنسبة ١٣,٨٩٪.

مقارنة بإجماع العمال في قطاعات العمل المختلفة على المطالبة بالمستحقات المالية بوصفه السبب وراء معظم احتجاجاتهم تباينت الأسباب التي أتت تالية له في كل قطاع. ففي القطاعين الحكومي والعام أتت المطالبة بالأمن الوظيفي المتمثل في التثبيت في المركز الثاني بنسبة ٢١,٧٢٪، و٢١,١٥٪ من إجمالي احتجاجات العمال في هذين القطاعين وبواقع ٣٢١ و٢٢ احتجاجاً على الترتيب طيلة العام. في حين أتى التثبيت في المركز الثالث بالنسبة لعمال قطاع الأعمال العام بنسبة ١١,٣٣٪ وبواقع ٤٠ احتجاجاً، وتقدمه الاحتجاج على النقل أو الفصل التعسفي بنسبة ١٣,٦٪ وبواقع ٤٨ احتجاجاً. وأتت المطالبة بالتثبيت في المركز الرابع بين احتجاجات عمال القطاع الخاص ١٢٪ فقط وبواقع ٣٤ احتجاجاً، وتقدم عليه في المركز الثاني المطالبة بالأمن بنسبة ١٨٪ وبواقع ٥١ احتجاجاً، وفي المركز الثالث الاحتجاج على النقل أو الفصل التعسفي بنسبة ١٦٪ وبواقع ٤٥ احتجاجاً.

أتت المطالبة بمستحقات مالية (زيادة أجور - أجور متأخرة - حوافر متأخرة - إلخ) في مقدمة أسباب الاحتجاج للعمال بإجمالي ٨٩٤ احتجاج لكافة القطاعات مثلت نسبة ٤٠٪ من إجمالي الاحتجاجات العمالية خلال العام. وبينما لم يختلف عمال القطاعات الحكومية والعام والأعمال العام والخاص من حيث تصدر المطالبة بمستحقاتهم المالية أسباب احتجاجهم فقد تفاوتت نسبة الاحتجاج لهذا السبب من قطاع إلى آخر فكانت أعلى نسبة حققها هذا السبب في قطاع الأعمال العام وبلغت ٥٤,٣٩٪ بواقع ١٩٢ احتجاج تلاه القطاع العام بنسبة بلغت ٥٠٪ وبواقع ٥٢ احتجاج، ثم القطاع الخاص بنسبة بلغت ٤٦٪ وبواقع ١٣٠ احتجاج، بينما مثل الاحتجاج للمطالبة بمستحقات مالية نسبة ٣٤,٦٤٪ فقط من احتجاجات عمال القطاع الحكومي بواقع ٥١٢ احتجاج.

أكثر المحتجين للمطالبة بمستحقات مالية مختلفة في القطاع الحكومي كانوا العاملين في التعليم بواقع ١٢٤ احتجاج، يليهم العاملون في الأمن بواقع ٨٧ احتجاج، ثم العاملون في الصحة بواقع ٨١ احتجاج. وبينما كانت المطالبة بالمستحقات المالية هي السبب الأكثر تكراراً بين احتجاجات العاملين في التعليم والصحة، بنسب ٣٦٪ و٣٣٪ على الترتيب فقد أتت تالية على المطالبة بالأمن الوظيفي بالنسبة للعاملين بالأمن (وزارة الداخلية!) بنسبة ٣٠٪ فقط. على جانب آخر كانت المطالبة بمستحقات مالية هي الغالبة بصورة أوضح على احتجاجات العاملين في القطاع الحكومي في مجالات أخرى. فمثل هذا السبب نسبة ٨٠٪ من احتجاجات العاملين في مجال المعلومات والاتصالات بواقع ١٦ احتجاجاً، ومثل نسبة ٦٦٪ من احتجاجات

الاحتجاج على الانفلات الأمني قد تركز بوضوح بين مجالات عمل بعينها في القطاع الحكومي يأتي في مقدمتها أفراد وأمناء الشرطة أنفسهم بواقع ٩١ احتجاجا خلال العام كان أغلبها في شهور مارس (٢٠ احتجاج) وأبريل (٢٢ احتجاجا) ومايو (١٧ احتجاج). وهو ما يجعل المسؤولين عن الأمن هم أنفسهم الأكثر احتجاجا لافتقارهم له بين جميع فئات العمال. يأتي تاليا العاملون في مجال الصحة في القطاع الحكومي بواقع ٦١ احتجاجا وهو ما يمكن تفسيره بتعرض الأطباء وهيئات التمريض في المستشفيات العامة لاعتداءات متكررة واكبت أغلب أحداث العنف والاشتباكات التي تخلف عنها قتلى ومصابون تم نقلهم عدد كبير منهم إلى هذه المستشفيات.

الموقع المتقدم للمطالبة بالأمن- أو بعبارة أدق الاحتجاج على الانفلات الأمني- في إجمالي الاحتجاجات العمالية بالرغم من تخلفه في الترتيب في كل قطاع على حدة يمكن تفسيره بالعدد الكبير من الاحتجاجات لهذا السبب التي قام بها العاملون في القطاع الحكومي برغم من أنه مقارنة ببقية الأسباب أتى ثالثا بعد المطالبة بمستحقات مالية وبالتثبيت في هذا القطاع وبواقع ٢٤١ احتجاجا مثلت ١٦,٣١٪ من إجمالي الاحتجاجات به، ولكن نظرا لأن القطاع الحكومي هو الأثقل وزنا من حيث عدد الاحتجاجات بصفة عامة فرغم تواضع نسبة الاحتجاجات لهذا السبب فإن عددها كان كافيا لرفع وزنه بين أسباب الاحتجاج في إجمالي الاحتجاجات العمالية. وينبغي ملاحظة أن

القطاع الحكومي

المرتبة الرابعة بواقع ٢٩ احتجاجا. يلاحظ أن العاملين بالصحة كانوا الأكثر احتجاجا بسبب الفساد المالي والإداري بواقع ٢٢ احتجاجا.

بينما غلب الترتيب العام لأسباب احتجاج العاملين في القطاع الحكومي على معظم مجالات العمل الأخرى به بخلاف المجالات الثلاث السابق تناولها فإن بعض المجالات برزت بها المطالبة بالتثبيت والتعيين فتقدمت إلى المركز الأول للاحتجاج بالنسبة للعاملين في الزراعة (عمال التشجير التابعين للمحليات وهيئات النظافة والتجميل بالمدن) بواقع ٢٣ احتجاجا مثلت أكثر من ٧٩٪ من احتجاجاتهم، وبالنسبة للعاملين في التنمية المحلية بواقع ٤٧ احتجاجا وبنسبة ٥٥٪ من إجمالي احتجاجاتهم، وكذا للعاملين في الخدمات العامة بواقع ٣٣ احتجاجا ونسبة ٥٠٪.

بالأمان الوظيفي الذي يستتبع تحققه دائما في هذا القطاع تحسنا في الدخل.

العاملون بالأمن (وزارة الداخلية) كان السبب الرئيسي لاحتجاجهم هو الانفلات الأمني بواقع ٩٤ احتجاجا. يليه المطالبة بمستحقات مالية بواقع ٨٧ احتجاجا. ثم الاعتراض على النقل أو الفصل التعسفي في المرتبة الثالثة بفارق كبير وبواقع ٣٧ احتجاجا. يلاحظ أيضا أن العاملين بوزارة الداخلية كانوا أكثر فئات العاملين بالقطاع الحكومي احتجاجا على سوء المعاملة بواقع ٢١ احتجاجا من أصل ٤٨ احتجاجا لهذا السبب لكل العاملين بهذا القطاع. ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة الخاصة للشرطة كهيئة نظامية ذات تراتبية صارمة تمنح الأعلى رتبة سلطات كبيرة على مرؤوسيه.

العاملون بالصحة احتجاجا بسبب المطالبة بمستحقات مالية أكثر من أي سبب آخر وبواقع ٨١ احتجاجا خلال العام. وأدت الظروف الخاصة بالعمل في المستشفيات الحكومية إلى أن يأتي الاحتجاج على الانفلات الأمني والمطالبة بتوفير الأمن في المرتبة الثانية بواقع ٦١ احتجاجا. بفارق كبير أتت المطالبة بالتثبيت أو التعيين في المرتبة الثالثة بواقع ٣٤ احتجاجا، ثم الاحتجاج على النقل أو الفصل التعسفي في

مجالات العمل التي كان العاملون بها هم الأكثر احتجاجا في القطاع الحكومي هي التعليم والأمن والصحة. وقاموا وحدهم بحوالي ٦٠٪ من الاحتجاجات التي شهدها هذا القطاع، وقد تباينت المجالات الثلاث من حيث الأسباب الأكثر أهمية وراء احتجاجاتهم.

العاملون في التعليم احتجاجا بسبب المطالبة بمستحقاتهم المالية بواقع ١٢٤ احتجاجا خلال العام، في المرتبة الثانية بالنسبة لهم كان الاحتجاج للمطالبة بالتثبيت أو التعيين بواقع ٩٦ احتجاجا، وهو أمر يفسره وجود نسبة كبيرة من المعلمين المتعاقد معهم بعقود مؤقتة لفترات طويلة وكذا تزايد ظاهرة معلمي الحصة وهم يتلقون أجورهم حسب عدد الحصص التي يقومون بتدريسها. ويأتي الاحتجاج على النقل أو الفصل التعسفي في المرتبة الثالثة بواقع ٦٧ احتجاجا. ثم المطالبة بالأمن بواقع ٢٦ احتجاجا. مع ملاحظة أن رواتب المعينين من المعلمين يفترض تحسنها مع تطبيق كادر المعلم إلا أنه مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة من احتجاجاتهم كانت حول ضوابط تطبيق هذا الكادر يبقى أن غالبية الاحتجاجات بسبب المستحقات المالية هي أيضا من نصيب المعلمين غير المعينين، وبالتالي فإنه يمكن الحكم بأن أكبر مشاكل العاملين في التعليم تتعلق في الواقع

٤٨,٦٥٪ من احتجاجاتهم بواقع ٧١٩ حالة. واستخدم عمال القطاع العام الوقفات الاحتجاجية في ٤٠,٩٢٪ من احتجاجاتهم بواقع ١٨٧ حالة.

بخلاف الوقفات الاحتجاجية والإضراب عن العمل كان الاعتصام سواء في مكان العمل أو غيره هو الوسيلة الثالثة الأكثر استخداماً من قبل العمال في احتجاجاتهم بنسبة بلغت ١٥,٦٥٪ من إجمالي الاحتجاجات. ومثل الاعتصام الوسيلة الثانية بين الأكثر استخداماً بالنسبة لعمال القطاع الخاص الذين كانوا الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة مقارنة بعمال القطاعات الأخرى واستخدموها في ٢٢٪ من احتجاجاتهم بواقع ٦٢ حالة. في حين استخدم عمال القطاع العام الاعتصام في ١٩,٦٩٪ من احتجاجاتهم بواقع ٩٠ حالة. واستخدمه عمال القطاع الحكومي في ١٣,١٩٪ فقط من احتجاجاتهم بواقع ١٩٥ حالة.

في ٨,٢٪ من الاحتجاجات العمالية التي تم رصدها خلال العام شمل الاحتجاج غلق مباني أو منشآت حكومية أو خاصة واقتحام غيرها. في أغلب الأحيان كان الغلق يتعلق بالمنشأة التي يعمل بها العمال حال اعتصامهم بها وذلك لمنع محاولة فض اعتصامهم بالقوة. وفي حالات مختلفة تم تصوير محاولة العمال مقابلة مسؤولين بـمكان عملهم على أنه اقتحام لمكاتب هؤلاء أو للمباني التي تقع بها، كما عدت محاولة مقابلة مسؤولين كعملية احتجاز لهم في حالات أخرى. كان العاملون بالقطاع الحكومي الأكثر لجوءاً إلى غلق المباني والمنشآت بنسبة بلغت حوالي ١٠٪ من إجمالي احتجاجاتهم وذلك في ١٤٦ حالة. ويلاحظ أن إجمالي هذه الحالات هو المسؤول عن رفع نسبة استخدام هذه الوسيلة في الاحتجاجات العمالية بصفة عامة حيث لم يلجأ عمال القطاع العام إليها إلا في حوالي ٦٪ من احتجاجاتهم وفي ٢٧ حالة فقط، بينما لجأ إليها عمال القطاع الخاص بنسبة ضئيلة بلغت حوالي ٣٪ من احتجاجاتهم وذلك في ٩ حالات فقط.

قطع الطريق أو السكك الحديدية كان وسيلة لجأ إليها العمال في احتجاجاتهم في حوالي ٤٪ منها وذلك في ٧٩ حالة. كان عمال القطاع العام الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة في ٦,٥٦٪ من احتجاجاتهم بواقع ٣٠ حالة، يليهم عمال القطاع الخاص في ٦٪ من احتجاجاتهم بواقع ١٧ حالة، بينما لم يلجأ إليها عمال القطاع الحكومي إلا في ٢٪ فقط من احتجاجاتهم بواقع ٣٢ حالة.

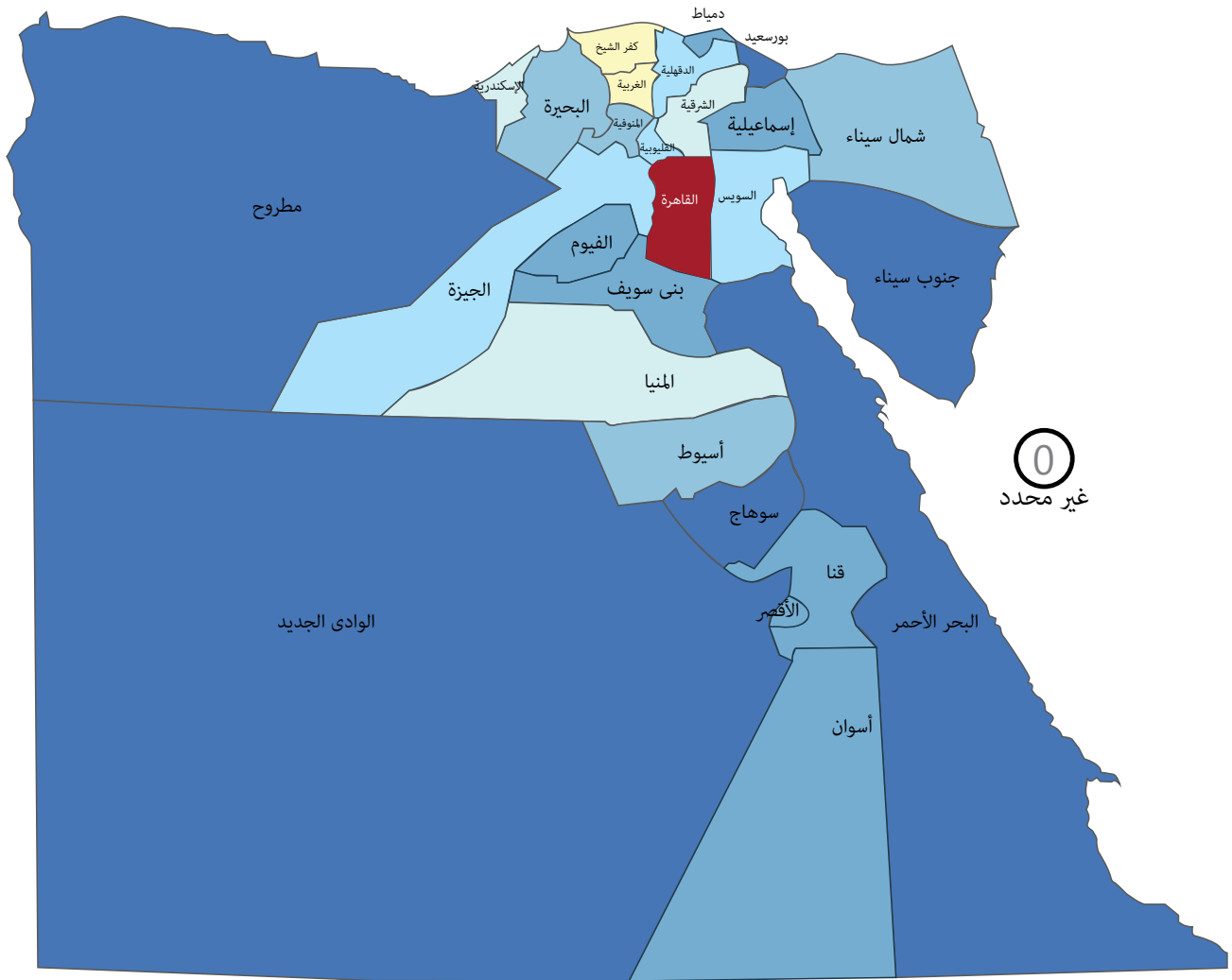
تنوعت الوسائل التي استخدمها العمال في احتجاجاتهم بشكل كبير، كما مزجوا بين أكثر من وسيلة في عدد كبير من هذه الاحتجاجات. وفي حين غلبت الوسائل التقليدية على معظم الاحتجاجات العمالية إلا أنه في عدد من الحالات استخدمت وسائل غير تقليدية غلب على بعضها طابع العنف مثل احتجاز أشخاص أو اقتحام منشآت، بينما كان البعض الآخر ابتكارياً في تعبيره عن رسالة يراد توجيهها إلى الرأي العام كلجوء الأطباء إلى غسيل السيارات في الطريق العام إشارة إلى تدني دخولهم إلى حد يجعل امتهان غسيل السيارات بديلاً مناسباً عن مهنتهم. وفي بعض الحالات عبر العمال عن عمق معاناتهم أو بلوغهم حداً بعيداً من اليأس باستخدام الإضراب عن الطعام كوسيلة احتجاجية.

بينما يفترض بالإضراب عن العمل أن يكون الوسيلة الأمثل للاحتجاج العمالي بوصفه سلاحاً عمالياً لا يشاركون فيه غيرهم من الفئات الاجتماعية، وكذا لأنه يتجه مباشرة إلى صاحب العمل ويضع مطالب العمال في مقابل أرباحه أو عوائده، إلا أن الملاحظ أنه أتى في المرتبة الثانية بين وسائل الاحتجاج الأكثر استخداماً من قبل العمال بصفة عامة وكذا في كافة قطاعات العمل. فقد لجأ العمال إلى الإضراب عن العمل في ٥٤٦ حالة مثلت نسبة ٢٤,٦٣٪ من إجمالي احتجاجاتهم. وفي المقارنة بين القطاعات المختلفة كان عمال القطاع الحكومي الأكثر استخداماً للإضراب عن العمل بنسبة بلغت ٢٦,١٨٪ من إجمالي احتجاجاتهم بواقع ٥٤٦ حالة. في حين أضرب عمال القطاع العامل عن العمل في ٢٤,٢٩٪ من احتجاجاتهم بواقع ١١١ حالة. ولجأ عمال القطاع الخاص إلى الإضراب عن العمل في ١٧٪ فقط من احتجاجاتهم بواقع ٤٨ حالة. وفي حين كان الإضراب هو الوسيلة الثانية بين الأكثر استخداماً بالنسبة لعمال القطاعين الحكومي والعام، فقد كان الوسيلة الثالثة من حيث الترتيب بالنسبة لعمال القطاع الخاص.

في المرتبة الأولى بين وسائل الاحتجاج الأكثر استخداماً أتت الوقفات الاحتجاجية بنسبة بلغت ٤٧,٢٧٪ من إجمالي الاحتجاجات العمالية. وكان عمال القطاع الخاص هم الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة بنسبة بلغت ٥٠,٣٥٪ من احتجاجاتهم، بواقع ١٤٢ حالة. في حين استخدم عمال القطاع الحكومي الوقفات الاحتجاجية في

القسم الثاني الإحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية

إجمالي إحتجاجات ٢٠١٣ حسب النوع «إقتصادي وإجتماعي»



181-210

211-240

241-270

271-300

301-330

331-360

361-390

0-30

31-60

61-90

91-120

121-150

151-180

الحق في العدل هو تصنيف يندرج تحته عدد كبير من مسببات الاحتجاج يجمع بينها المطالبة بالإنصاف نتيجة الشعور بظلم وقع على المحتجين سواء كان ذلك لأسباب اجتماعية (تتعلق بمكان السكن) أو اقتصادية (تتعلق بمصدر الرزق). نتج عن طبيعة هذا التعريف الواسع أن تصدرت الاحتجاجات المصنفة تحته بقية التصنيفات من حيث إجماليها خلال العام وبلغ ٧٠٩ احتجاجاً بنسبة قدرها ١٧,٥٥٪. وفي حين يتوقع من الحق في العدل أن يتعلق بالوصول إلى مسارات التقاضي أو التظلم من القرارات الإدارية المتاحة للمواطنين فإن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات التي تم رصدها وتصنيفها تحت هذا الحق لم يتجه المواطنون فيها نحو هذه المسارات رغم أن من المفترض أن تمثل السبيل الأوضح لجبر الضرر الواقع عليهم، وفي عدد كبير من الاحتجاجات أدى تداخل مسببات عدة إلى عدم وضوح المسار الذي يمكن اللجوء إليه للتعامل معها. وبصفة عامة يشير عدم لجوء المواطنين إلى المسارات النظامية والقضائية إلى تدني ثقتهم في جدوى ذلك إما لاستنفادها، أو لتواتر عدم تحقيق الإنصاف من خلالها، أو في حالات أخرى لعدم وضوح الإجراءات المطلوب إتباعها، أو لتوقعهم أن تستغرق وقتاً أطول مما ينبغي خاصة في الحالات الطارئة أو التي تتوقف فيها إمكانية ممارستهم لحياتهم بشكل طبيعي على تحقيق مطالبهم.

يأتي **الحق في الأمن** في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الاحتجاجات المتعلقة به وبلغت ٣٨٣ احتجاجاً خلال العام بنسبة قدرها ١٦,٤٣٪، ولكن يلاحظ أنه في حالة الاحتجاجات التي جمعت في مطالباتها أو مسبباتها بين أكثر من حق من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ظهر الحق في الأمن كعامل مشترك متكرر فيها، وبحساب كافة الاحتجاجات التي كان الحق في الأمن مسببها الوحيد أو أحد أسبابها يصل إجماليها إلى ٤٦١ احتجاجاً وترتفع نسبته مقارنة بإجمالي الاحتجاجات إلى ١٩,٧٨٪. وهو ما يعني أن الحق في الأمن أو بعبارة أخرى الانتقاد للشعور بالأمن كان هو السبب الرئيسي لاحتجاجات الأهالي وبقية الفئات الاجتماعية والاقتصادية خلال العام. وبينما يمكن تفسير ذلك بشكل تبسيطي بالانفلات الأمني السائد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، إلا أن الجمع بين هذه الأرقام وما سبق عرضه من أرقام تتعلق بالمعدل المرتفع لاحتجاجات أفراد وضباط الشرطة بسبب الانتقاد للأمن في إطار ممارستهم لوظيفتهم، وكذا ملاحظة تزايد احتجاجات هذه الفئة المسؤولة عن تحقيق الأمن بصفة عامة وهو يعكس امتناعها لفترات طويلة عن ممارسة عملها، يمكن استنتاج صورة أكثر تعقيداً. ففي حين لا يمكن القول بأنه بعد أكثر من عامين (في بداية عام ٢٠١٣)، لم تكن الشرطة قد استعادت جاهزيتها من حيث المعدات والتسلح، لا يزال أفرادها يفتقدون للثقة في قدرتهم على أداء وظيفتهم، وهو ما يعني أن غياب هذه الثقة لا يمكن تعليقه بالافتقار إلى الأدوات، وينبغي بالتالي تفسيره بانتهاء معنويات أفراد هذا الجهاز نتيجة افتقارهم لآليات نفسية في الأساس منها السطوة والهيبة غير المعتمدين على دورهم في إنفاذ القانون بقدر اعتمادهما على اختلال التوازن في السلطة لصالحهم وهو ما انتقصت منه الأحداث السياسية منذ ٢٠١١ بشكل كبير. وفي ضوء ذلك ينبغي تفسير النسبة الكبيرة للاحتجاجات على خلفية الحق في الأمن بغياب دور الجهاز الأمني وكذلك بغياب توازنات القوى التي كانت تمنح هذا الدور فعاليته في الفترات السابقة، وهي توازنات لا يمكن توقع استعادتها نظراً لكونها نفسية في الأساس، وهو ما يدعو إلى النظر في بناء آليات جديدة لتحقيق الشعور بالأمن من خلال اعتماد الجهاز الأمني على الأدوات التي يمنحها له القانون لأداء دوره بدلا من الاعتماد حصراً على توازن السطوة والسلطة في مواجهة المواطنين.

الحق في التعليم كان السبب الثالث في الأهمية وراء الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في عام ٢٠١٣، بإجمالي ٢٩٢ احتجاجاً ونسبة قدرها ١٢,٥٣٪، وكما هو الحال بالنسبة للحق في الأمن كان الحق في التعليم عاملاً مشتركاً في العديد من الاحتجاجات متعددة الأسباب، ومع احتساب هذه الاحتجاجات يرتفع الإجمالي المتعلق بالحق في التعليم إلى ٣٥٣ احتجاجاً بنسبة قدرها ١٥,١٤٪. وفي حين مثلت احتجاجات الطلبة القسم الأكبر من هذه النسبة فإن احتجاجات الأهالي مثلت منها نسبة لا يمكن تجاهلها، وفي حين نتعرض تفصيلاً لأسباب الاحتجاجات الطلابية يكفي في السياق الحالي الإشارة إلى أن احتجاجات الأهالي تعرضت في أغلبها للخدمات التعليمية وخاصة المراحل قبل الجامعية وانصبت على علاقة المدرسين أو إداريي المدارس بالتلاميذ واستخدام العنف فيها أو حالات إضراب المعلمين عن العمل، أو عدم توافر اشتراطات الأمان لأبنائهم في المباني التعليمية لسبب أو لآخر، وفي عدد من الحالات الجديرة بالملاحظة اعترض الأهالي على نقل مدارس بأكملها إلى مناطق بعيدة عن محل سكنهم.

في المركز الرابع وبفارق ضئيل أتت الاحتجاجات المتعلقة **بالحق في المرافق الأساسية** (مياه الشرب، والكهرباء والطاقة، والصرف الصحي)، فبلغ إجماليها ٣٣٨ احتجاجاً ومثلت نسبة قدرها ١٤,٥٠٪ من إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية، ومثلت الاحتجاجات على خلفية مشاكل تتعلق بالكهرباء والطاقة أعلى نسبة من هذا التصنيف فبلغ إجمالي هذه الاحتجاجات ٢٢٢ احتجاجاً بنسبة ٩,٥٢٪ من إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية، وبالعكس ذلك تزايد حدة أزمة الوقود خلال الشهور الأولى من العام وكذا معدلات انقطاع الكهرباء عن المناطق السكنية وغيرها. وتعد أزمة الوقود والتي يرتبط بها أزمة الكهرباء بشكل وثيق هي الحالة الأبرز التي كان فيها فشل حكومة هشام قنديل في التعامل معها سبباً مباشراً لنسبة كبيرة من الاحتجاجات، على الرغم من أنه يمكن ملاحظة أن النسبة الفعلية لهذه الاحتجاجات لا يفسر التركيز الإعلامي الضخم الذي واكبها في حين لم يتم إبراز أسباب أخرى كانت مسؤولة عن نسب أعلى من الاحتجاجات.

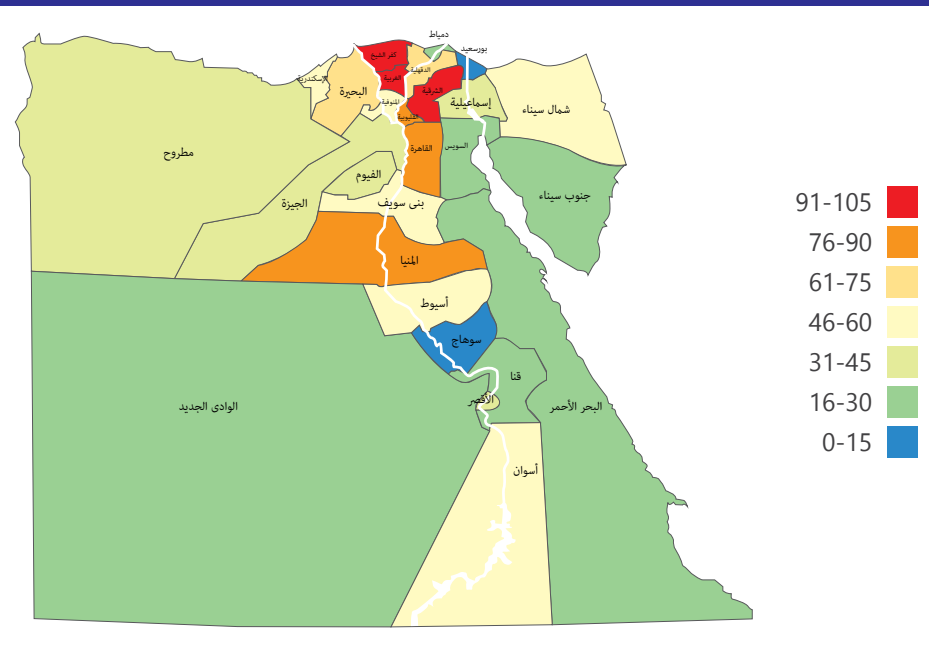
يمكن ملاحظة أن النسبة الفعلية لهذه الاحتجاجات لا يفسر التركيز الإعلامي الضخم الذي واكبها في حين لم يتم إبراز أسباب أخرى كانت مسؤولة عن نسب أعلى من الاحتجاجات.

بخلاف الحقوق التي تم التعرض لها سابقا تنوعت تصنيفات الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير ومثل كل تصنيف لها نسب أقل من ١٠٪ من الإجمالي. يبرز بين هذه التصنيفات **الحق في الخدمات** وبلغ إجمالي الاحتجاجات المتعلقة به ١٥٠ احتجاجا بنسبة بلغت ٦,٤٤٪، في حين مثل الحق في السكن نسبة بلغت ٣,٨٦٪ بواقع ٩٠ احتجاجا، وكان الحق في الصحة السبب وراء ٦٦ احتجاجا بنسبة بلغت ٢,٨٣٪.

بصفة عامة يمكن ملاحظة أن الغالبية العظمى من الحقوق التي يمكن تصنيف الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية تحتها خلال العام تعلق بدور الدولة تجاه المجتمع وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات الأساسية التي تتراوح بين الأمن، والتعليم، والصحة، والسكن وغيرها. بخلاف انسحاب الدولة من أداء هذا الدور والمنعكس بوضوح في تساؤل النسب المخصصة لها في الموازنة العامة فتفاصيل كثيرة متواترة في الاحتجاجات المرصودة تكشف عن تدن بالغ لكفاءة إدارة هذه الخدمات. ويمكن مع أخذ أرقام احتجاجات العاملين في القطاع الحكومي (الجهاز المسؤول عموما عن توفير خدمات المواطنين) في الاعتبار ملاحظة العديد من الأسباب التفصيلية لانخفاض مستوى أداء هذا القطاع. وتبرز أيضا ظاهرة هامة في آليات التفاعل بين المواطنين والعاملين بهذا القطاع وهي أن العديد من احتجاجات الأهالي كان السبب المباشر لها استخدام العاملين بالجهاز الحكومي أداة الإضراب للاحتجاج، وفي حالات كثيرة تدخل الأهالي لمحاولة وقف إضراب العاملين في منشآت حكومية وبخاصة المستشفيات والمدارس ومراكز البريد. يتضح من هذه الظاهرة تعقد علاقات القوى المؤثرة في قدرة الأطراف المختلفة على تحقيق أهدافها من الاحتجاج أو حتى الاستمرار فيه، فلا يمكن فقط أخذ طرفي علاقة العمل (العمال وجهة الإدارة) في الاعتبار وإنما يتدخل المستفيدون من الخدمة في حالات كثيرة كطرف فاعل في علاقات القوى هذه. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن عددا من الإضرابات في قطاع الصحة بصفة خاصة كان من عوامل عدم تحقيقها لأهدافها الحالة العدائية تجاهها من قبل الأهالي والتي أسفرت في بعض الأحيان عن وقائع عنف، يعود إليها احتجاج هؤلاء العاملون لاحقا للمطالبة بتوفير الأمن لهم. هذه العوامل وغيرها توضح أن الصورة العامة للاحتجاجات التي قد تبدو بسيطة تبقى خادعة إن لم نأخذ تداخلات كثيرة في الاعتبار تجعل الصورة على أرض الواقع أكثر تعقيدا.

فئات المحتجين | الأهالي

إجمالي احتجاجات الأهالي جغرافياً على مدار عام ٢٠١٣



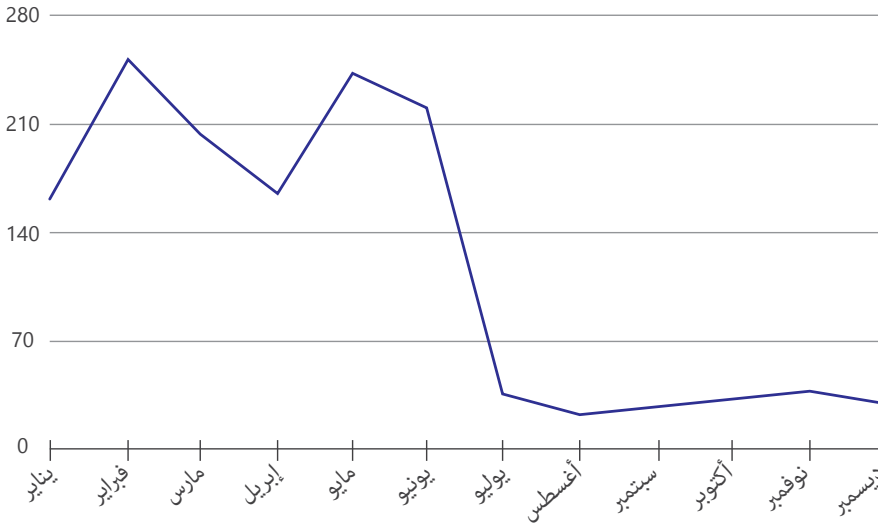
سجلت الاحتجاجات التي قام بها مجموعات أو أفراد بصفتهم مواطنين ولأسباب تتعلق في الأساس بأماكن سكنهم لأسباب اجتماعية مختلفة النسبة الأكبر بين مجموع الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية وبلغ إجماليها ١٣٧٦ احتجاجا علي مدار العام، بنسبة بلغت ٥٩٪.

يبرز الافتقاد إلى الأمن كأهم أسباب احتجاجات الأهالي خلال العام فقد وصل عدد الاحتجاجات التي تتعلق بحق المواطنين في الأمن

إلى ٣٦٩ احتجاجا بنسبة قدرها ٢٨,٧٧٪ إلى مجموع احتجاجاتهم. ومن حيث التوزيع الجغرافي شهدت محافظات الوجه البحري أكبر عدد من احتجاجات الأهالي بسبب الافتقاد للأمن بمجموع ٢٢٢ احتجاجا بنسبة ٦٠,١٦٪، تليها محافظات الصعيد بإجمالي ٨٤ احتجاجا بنسبة ١٣٪، بينما سجلت القاهرة الكبرى مجموع ٢٨ احتجاج فقط علي مدار العام وبنسبة قدرها ٧,٥٨٪.

للحكم على مدى تمثيل هذه الأرقام للتباين بين سكان الأقاليم المختلفة من الجمهورية في شعورهم بالافتقاد للأمن يمكننا المقارنة

احتجاجات الأهالي على مدار عام ٢٠١٣



فيما بينها بتنسيتها إلى نسبة سكان كل إقليم إلى إجمالي سكان الجمهورية. ويتضح من ذلك أن سكان الوجه البحري قد احتجوا لهذا السبب بمعدل قدره ١,٢٧ مرة قدر نسبتهم إلى مجموع السكان، في حين احتج سكان الوجه القبلي بمعدل قدره ٠,٤٥ مرة، واحتج سكان القاهرة الكبرى بمعدل ٠,٣٩ مرة. وهو ما يكشف بوضوح عن تركيز الشعور بالافتقار للأمن في محافظات الوجه البحري بفارق ملحوظ عن محافظات الوجه القبلي، والذي يمكن للعصبيات القبلية والعائلية فيه أن تفسر تدني نسبة الاحتجاج لهذا السبب نتيجة اعتماد الأهالي على

الحماية التي توفرها لهم عائلاتهم مما يغنيهم عن الحاجة إلى خدمات الجهاز الأمني.

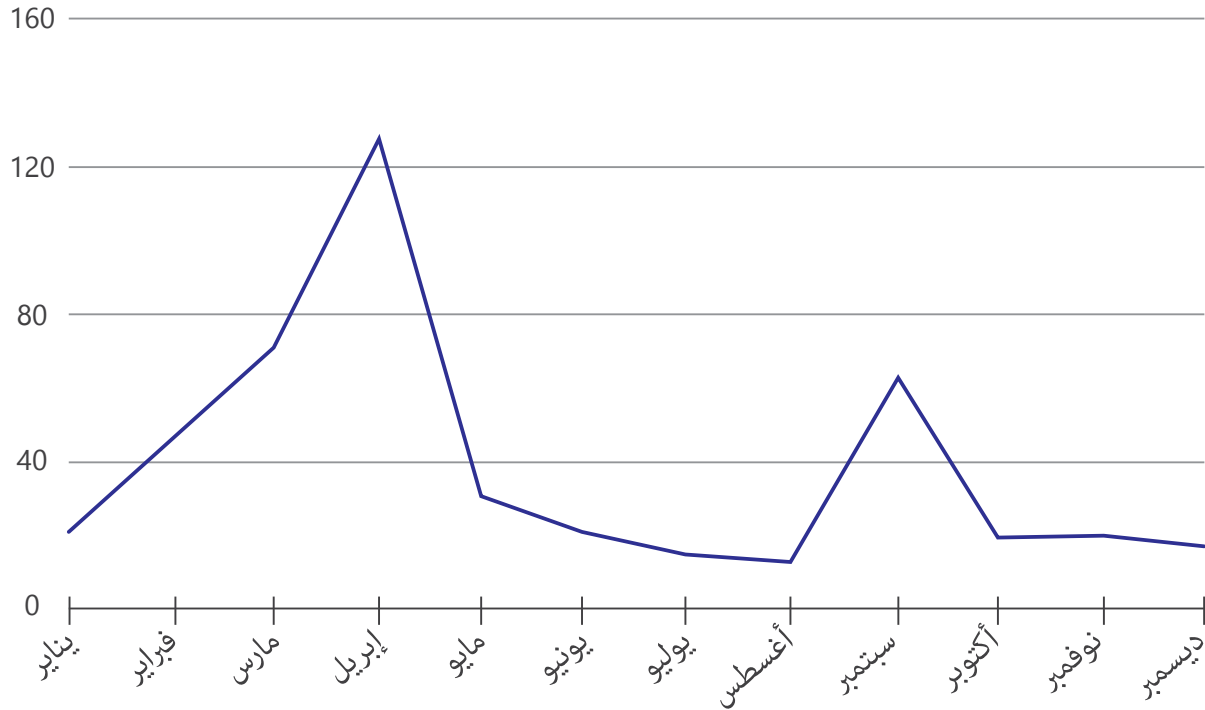
في المقابل يظهر انخفاض نسبة الاحتجاج للسبب نفسه في القاهرة الكبرى إلى كثافة الوجود الأمني بها مقارنة بالأقاليم، من جانب آخر كانت الأحداث السياسية التي تركزت في القاهرة الكبرى هي السبب الأكثر وضوحا لافتقار أهلها للأمن، وهو ما لم يعبروا عنه بالاحتجاج نتيجة خشية الخلط بين مطالبهم الاجتماعية والمطالب السياسية التي كانت السمة الرئيسية للاحتجاجات في العاصمة والتي نسبت الغالبية العظمى منها في النصف الثاني من العام إلى مؤيدي الرئيس المعزول وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين.

من الأسباب الأخرى التي تم رصدها بخصوص احتجاجات الأهالي هو الحق في الخدمات والمواصلات بمجموع ١٢٢ احتجاج علي مدار العام سجل اعلي رقم بمحافظات الوجه البحري بمجموع ٦٠ احتجاج يليها محافظات الصعيد ٢٨ احتجاج والقاهرة الكبرى ١٥ احتجاج علي مدار العام.

اما بالنسبة للحق في السكن فقد رصدنا ٧٨ احتجاج علي مدار العام اعلاهم في الوجه البحري بمجموع ٢٨ احتجاج يليها مدن الصعيد ٢٠ احتجاج وقد تساوى عدد الاحتجاجات بين القاهرة الكبرى بمجموع ١١ احتجاج ومدن القناة بمجموع ١٠ احتجاجات. اما فيما يتعلق باحتجاجات الاهالي بخصوص الحق في الصحة قد رصدنا ٣٠ احتجاج علي مدار العام في المحافظات منهم ١٣ في الوجه البحري.

يأتي احتجاج الأهالي لأسباب تتعلق بنقص أو تدني كفاءة الخدمات في المرتبة الثانية بإجمالي ١٢٢ احتجاجا، بنسبة قدرها ٨,٨٦%. وتوزعت احتجاجات الأهالي لهذا السبب جغرافيا بواقع ٦٠ احتجاجا في محافظات الوجه البحري بنسبة قدرها ٤٩,١٨%، و٢٨ احتجاجا في محافظات الوجه القبلي بنسبة قدرها ٢٢,٩٥%، و١٥ احتجاجا في القاهرة الكبرى بنسبة قدرها ١٢,٢٩%، و٧ احتجاجات في محافظات القناة بنسبة ٥,٧٣%. وفي حين تظهر مقارنة هذه النسب تقارب نسبة احتجاج سكان الوجه البحري بسبب نقص الخدمات مع نسبتهم إلى إجمالي السكان (معدل ١,٠٤ مرة)، فإن المعدل ينخفض نسبيا في الوجه القبلي إلى ٠,٧٩ مرة. وينخفض في حالة القاهرة الكبرى إلى ٠,٦٣. في المقابل حققت محافظات القناة معدلا قدره ٢,٠٥ مرة. ولا يمكن في الواقع إصدار أحكام قطعية فيما يخص دلالات هذه الأرقام، ففي حين يبدو منطقيا أن تعاني القاهرة الكبرى من نقص الخدمات بمعدل أقل من الأقاليم، فإن انخفاض معدل الاحتجاج بسبب نقص الخدمات في الوجه القبلي لا يمكن تفسيره بنفس السبب، ومرة أخرى قد تكون الطبيعة الخاصة للتركيب السكانية وتأثر علاقة أهالي الوجه القبلي بأجهزة الدولة بصفة عامة بالعصبيات العائلية سببا في إحجامهم في حالات عدة عن التعبير عن شعورهم بنقص الخدمات بواسطة الفعل المباشر على الأرض. غياب هذه العوامل في محافظات القناة إضافة إلى طبيعة سكانية أميل إلى ممارسة الفعل المباشر قد تفسر ارتفاع معدل الاحتجاج بسبب نقص الخدمات في هذه المحافظات.

إحتجاجات طلاب على مدار عام ٢٠١٣

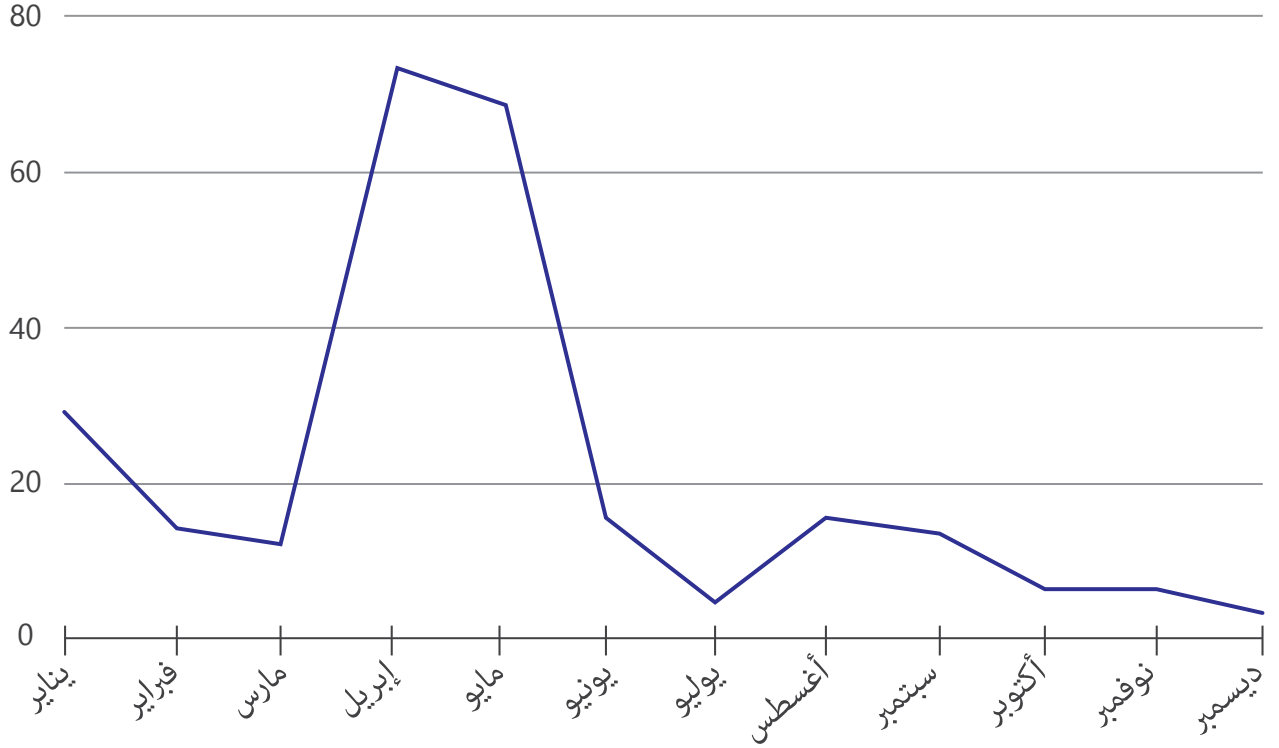


أتت إحتجاجات الطلاب في مراحل التعليم المختلفة في المركز الثاني من حيث عدد الإحتجاجات علي مدار العام بمجموع ٤٤٢ إحتجاجا ونسبة قدرها ١٨,٩٦٪. يلاحظ أن شهر أبريل قد شهد أعلى نسبة لهذه الإحتجاجات بمجموع ١٢٥ إحتجاجا مثلت نسبة ٢٨,٢٨٪ منها.

من حيث التوزيع الإقليمي شهدت محافظات الوجه البحري ١٥٥ إحتجاجا للطلاب بنسبة قدرها ٣٥٪، فيما شهدت محافظات الوجه القبلي ٦٨ إحتجاجا بنسبة قدرها ١٥,٣٨٪، وشهدت القاهرة الكبرى ١٥٣ إحتجاجا بنسبة قدرها ٣٤,٦١٪، فيما شهدت محافظات القناة ٥٥ إحتجاجا بنسبة قدرها ١٢,٤٤٪، وشهدت المحافظات الحدودية ١١ إحتجاجا بنسبة قدرها ٢,٤٢٪. ولا يمكن الاعتماد في المقارنة بين هذه الأرقام على نسبتها إلى نسبة سكان كل إقليم إلى إجمالي سكان الجمهورية بنفس قدر اعتمادنا عليها في حالة إحتجاجات الأهالي نظرا لأن توزيع المنشآت التعليمية وتحديدًا المرحلة التعليم الجامعي لا يتوافق مع توزيع السكان إلى حد كبير. ومع وضع هذه الملاحظة الهامة في الاعتبار فإن معدل الإحتجاج في القاهرة الكبرى البالغ ١,٧٩ مرة قدر نسبة سكانها إلى إجمالي السكان يعكس إلى حد كبير تركيز نسبة مرتفعة من الطلاب في القاهرة الكبرى أكثر مما يعكس حدة المشاكل التي يتعرضون لها مقارنة بالطلاب في الأقاليم. بالمنطق ذاته يمكن تفسير تدني معدل الإحتجاج في الوجه القبلي مقارنة بالوجه البحري والقاهرة الكبرى بمحدودية عدد المنشآت التعليمية في محافظاته. من جانب آخر فإن كون المنظومة التعليمية بين الأكثر مركزية في مصر مما يجعل لقرارات وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم الوزن الأكبر من حيث التأثير في مستوى الخدمة المقدمة في مختلف أنحاء الجمهورية، يجعل من الحجم الكلي للإحتجاجات الطلابية والنسبة الكبيرة التي تمثلها بين الإحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية المؤشر الأوضح لفشل هذه المنظومة بصفة عامة.

تتميز الأسباب المباشرة للإحتجاجات الطلابية في معظمها بكونها متكررة من عام إلى عام مما يكشف عن أوجه خلل مزمن في المنظومة التعليمية لم تتخذ أي إجراءات جدية لحلها بشكل حاسم. يبرز بين تلك الأسباب المشاكل المتعلقة بتنسيق القبول بالجامعات والمعاهد وإجراءات التحويل فيما بينها، وهي مشاكل تتكرر في نفس موعدها من كل عام، ومثل الإحتجاج لهذا السبب نسبة قدرها ١١,٧٦٪ من إجمالي الإحتجاجات الطلابية بواقع ٥٢ إحتجاجا. في حين بلغت الإحتجاجات بسبب تفاصيل مختلفة للعملية التعليمية تتراوح بين نقص التجهيزات وعدم تشغيل المباني والمشاكل المتعلقة بالامتحانات والمناهج إلخ ١٧٩ إحتجاجا بنسبة ٤٠,٤٩٪. في المقابل احتج الطلاب على تردي الخدمات المقدمة لهم في المنشآت التعليمية وفي المدن الجامعية بصفة خاصة ٦٨ إحتجاجا بنسبة قدرها ١٩,٤٥٪.

إحتجاجات المجتمع المدني على مدار عام ٢٠١٣

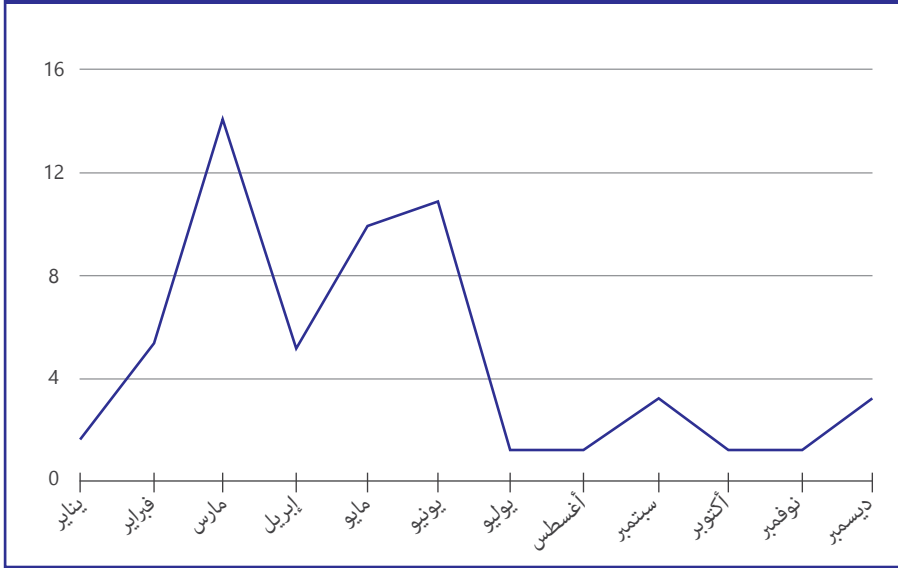


حلت إحتجاجات المجتمع المدني والحركات السياسية والاجتماعية التي إحتجت لأسباب اجتماعية خلال العام المركز الثالث من حيث الترتيب بمجموع ٢٤١ إحتجاج ومثلت نسبة قدرها ١٠,٣٣٪.

أقوى الإحتجاج بسبب نقص وتدهور الخدمات والمرافق في مقدمة الإحتجاجات التي شاركت فيها كيانات تنتمي للمجتمع المدني بمجموع ٣٩ إحتجاجا بنسبة قدرها ١٦,١٨٪، و٣٠ إحتجاجا بنسبة قدرها ١٢,٤٤٪ لأسباب تتعلق بالاعتداء علي مواطنين أو اعتقالهم ، و٢٣ إحتجاجا بنسبة ٩,٥٤٪ لأسباب تتعلق بأحداث طائفية مثل أحداث كنيسة الخوص. أيضا تم رصد ٨ إحتجاجات لمجموعات نسوية وقوي سياسية وثورية للإحتجاج علي العنف ضد المرأة اعتراضا علي انتشار ظاهرة التحرش والعنف الجنسي ضد النساء ومطالبين الدولة بإيجاد حلول للظاهرة وتوفير الحماية في المجال العام مع التنديد بإطلاق سراح المتهمين في قضايا تتعلق بالتحرش والاعتصاب ومطالبين بحل المجلس القومي للمرأة لفشله في التعامل مع قضايا النساء في مصر.

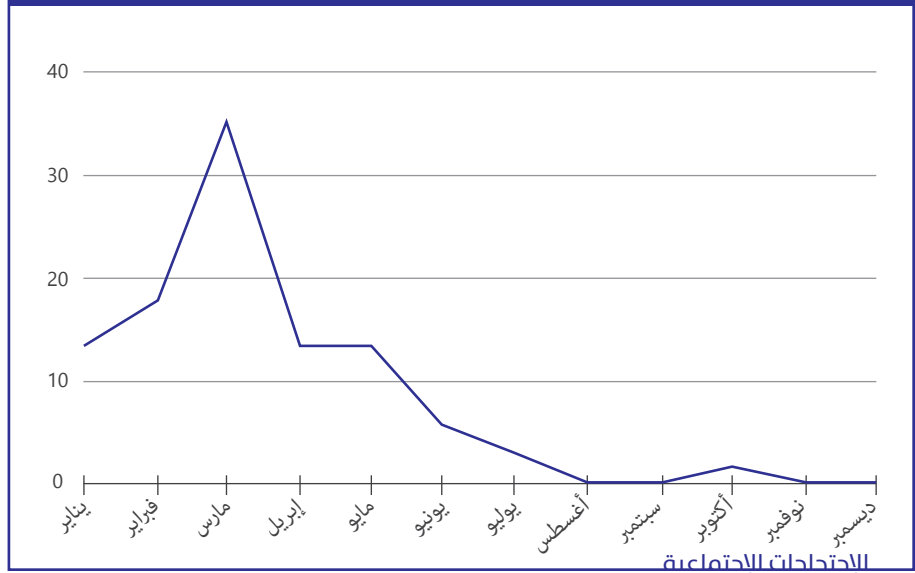
في حين مثلت احتجاجات فئات اجتماعية أخرى بخلاف ما سبق ذكره نسبة محدودة في إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية فإنه يبرز بينها كل من احتجاجات ذوي الاحتياجات الخاصة، واحتجاجات العاطلين وخريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة المطالبين في الأساس بتوفير فرص عمل لهم.

إحتجاجات ذوي الإحتياجات الخاصة على مدار عام ٢٠١٣



مثلت احتجاجات ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة قدرها ٢٪ من إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية. وتركز معظمها على المطالبة بتوفير فرص عمل من خلال تفعيل القوانين التي تلزم المنشآت الحكومية بتوفير نسبة محددة من وظائفها لهم، وبلغ عدد الاحتجاجات لهذا السبب ٣٩ احتجاجا بنسبة قدرها ٧٥٪، على جانب احتجاج ذوو الاحتياجات الخاصة في محافظة السويس تحديدا للمطالبة بتوفير وحدات سكنية لهم بواقع ٦ احتجاجات، واحتجوا مرتين للمطالبة بتمثيلهم في لجنة الخمسين المسؤولة عن صياغة التعديلات الدستورية.

إحتجاجات العاطلين والخريجين على مدار عام ٢٠١٣



احتج العاطلون والخريجون بواقع ٩٥ احتجاجا على مدار العام كانت الغالبية العظمى منها (٧٦ احتجاجا) للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم. في حين طالبوا في ٥ احتجاجات بحقهم في التنظيم والقيود في النقابات.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية

مثلت الاحتجاجات لأسباب اقتصادية خارج علاقة العمل نسبة ضئيلة مقارنة بالاحتجاجات العمالية والاجتماعية. وفي العرض التالي نتناول هذه الاحتجاجات من خلال أكثر الفئات التي قامت بها خلال العام.

فئات المحتجين | سائقون وأصحاب السيارات

جاء في مقدمة المحتجين لأسباب اقتصادية السائقين وأصحاب السيارات احتجاجاً على مشاكل تتعلق بأزمات الوقود، والتقدير التعسفي للمخالفات، ومشاكل السياحة بمجموع ٣٨٠ احتجاجاً مثلت نسبة قدرها ٤٨,٦٨% من إجمالي الاحتجاجات الاقتصادية.

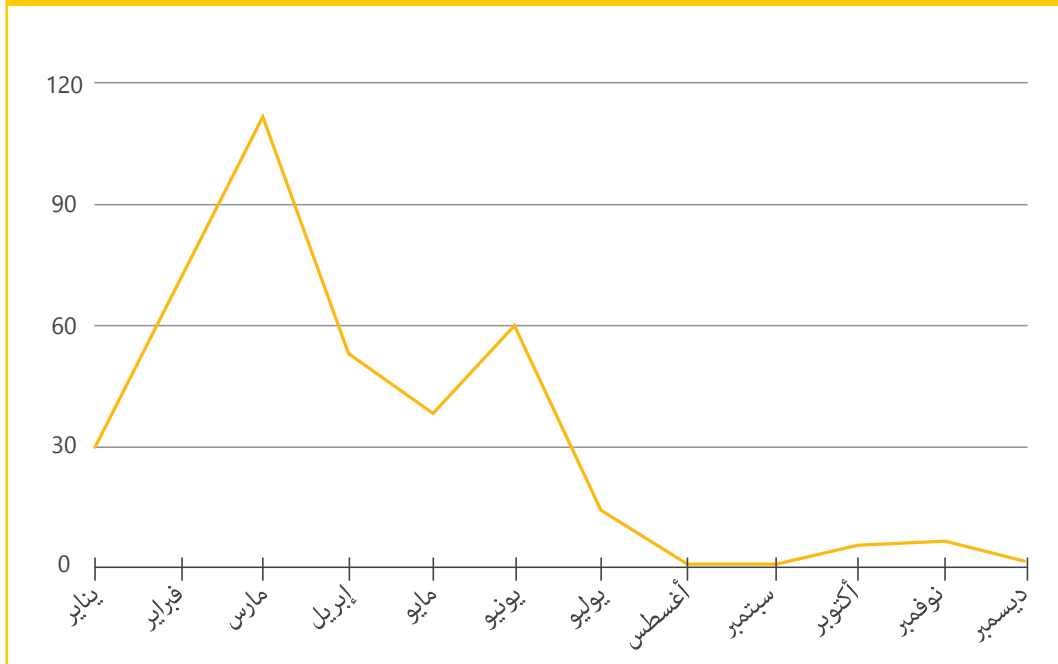
أتت أزمة الوقود التي بدأت في شهر مارس في مقدمة أسباب احتجاج السائقين وأصحاب السيارات ومثلت نسبة ٤٨% من إجمالي احتجاجاتهم بمجموع ١٨٥ احتجاجاً بواقع احتجاج كل يوم في النصف الأول من العام الذي شهد بصورة حصرية الاحتجاجات بهذا السبب، الذي يكاد يكون قد اختفى في النصف الثاني من العام مع تدفق الدعم العيني بالوقود من دول خليجية للنظام الجديد في أعقاب الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي.

الانفلات الأمني وعدم تأمين الطرق كان السبب التالي في الأهمية بالنسبة للسائقين وأصحاب السيارات، وقد احتج السائقون لأسباب تتعلق بالاعتداء عليهم من قطاع طرق أو بلطجية وتعرض بعضهم للقتل والسرقة وفرض الإتاوات بالطرق أو المواقف وقد وصل مجموع الاحتجاجات الخاصة بالأمن إلى ٢٦ احتجاجاً خلال العام بنسبة قدرها ٦,٨٢%.

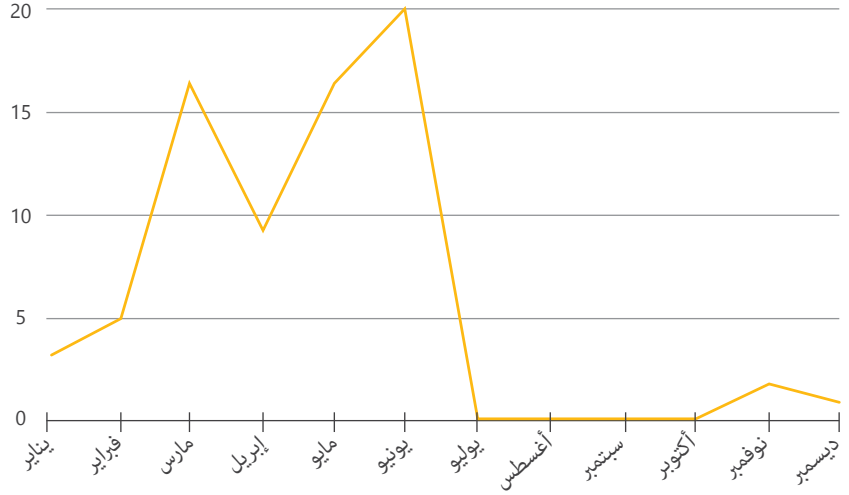
أما الاحتجاجات المتعلقة بإجراءات ترخيص السيارات أو احتجاجاً على سحب رخص من سائقين فقد تم رصد ١٣ احتجاجاً منها على مدار العام بنسبة قدرها ٣,٤٢%.

على جانب آخر اظهر الرصد أن أحد أهم أسباب احتجاج السائقين على مدار العام كان رفضهم لتوفير الدولة خطوط نقل عام تمثل بديلاً عن سيارات الأجرة الخاصة بهم، أو عمل سائقين أو سيارات أخرى ومنها الملاكي على الخطوط وفي المواقف الخاصة بهم وبلغ مجموع هذه الاحتجاجات ٣٧ احتجاجاً بنسبة قدرها ٩,٧٣%.

إحتجاجات سائقين وأصحاب سيارات على مدار عام ٢٠١٣

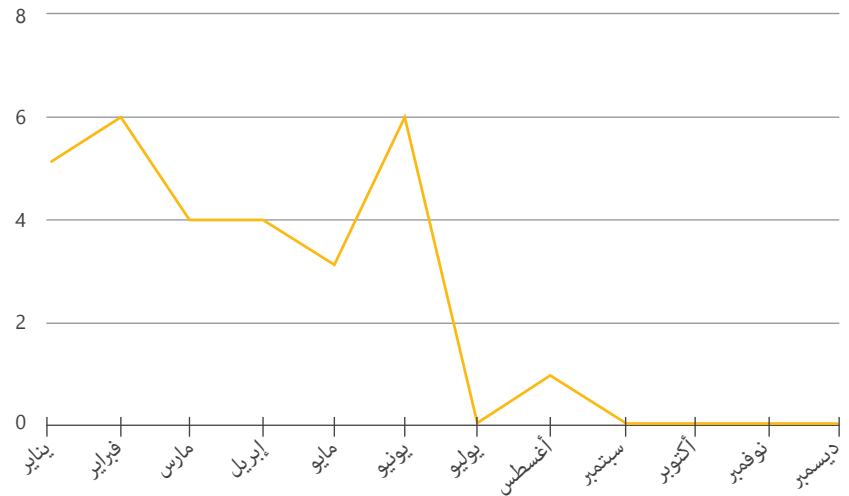


إحتجاجات المزارعين والفلاحين على مدار عام ٢٠١٣



جاء المزارعون في المركز الثاني بين أكثر الفئات احتجاجا لأسباب اقتصادية بمجموع ٧٢ احتجاجا مثلت نسبة قدرها ١٠,٨٧٪. وكان أهم الأسباب التي احتج لأجلها المزارعون في العام ٢٠١٣ هو نقص مياه الري بمجموع ٣٠ احتجاجا بنسبة بلغت ٤١,٦٦٪، وتركزت هذه الاحتجاجات في شهور مارس، مايو، ويونيو. ويمثل نقص مياه الري مشكلة مزمنة تتكرر سنويا وبصفة خاصة في محافظات شمال الدلتا التي تقع أراضيها الزراعية عند نهايات الترع الرئيسية. وتتسبب هذه المشكلة إلى جانب كونها سببا في تكرار احتجاجا المزارعين في تدمير الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه معيشة قطاع كبير من سكان الريف وينتج عنها تفاقم عدد كبير من المشكلات الأخرى وبصفة خاصة مشكلة مديونيات المزارعين لدى بنك الائتمان الزراعي.

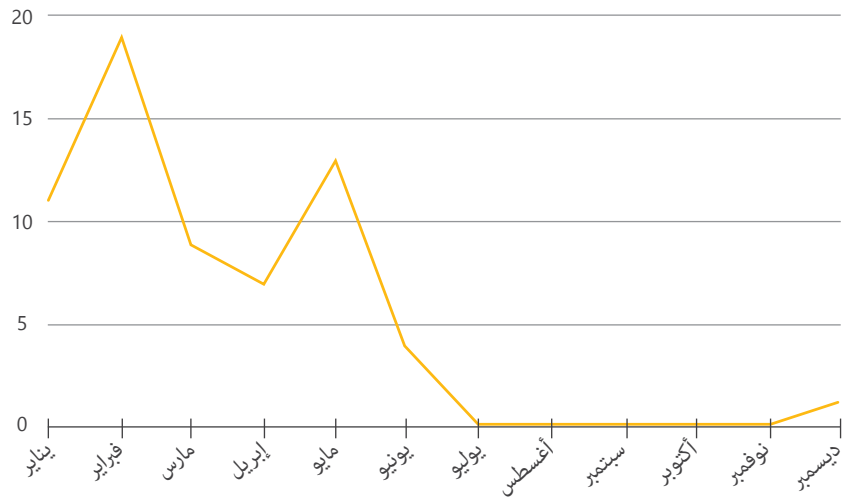
إحتجاجات الصيادين على مدار عام ٢٠١٣



قام الصيادون بما مجموعه ٢٩ احتجاجا على مدار العام تركزت هذه الاحتجاجات في محافظة كفر الشيخ بصفة خاصة لتركز نشاط الصيد في البحيرات المحيطة بها، وبلغ مجموع احتجاجات الصيادين في هذه المحافظة ١٧ احتجاجا بنسبة ٥٨,٦٢٪ وهي تتعلق بالتضييق على حرية ممارستهم لعملهم وتردي أحوال البحيرات واستيلاء البعض على مساحات واسعة منها بوضع اليد. كذلك تم رصد احتجاجات للصيادين تتعلق بفقدان الشعور بالأمن بنسبة بلغت ٢٠٪ من مجموع احتجاجاتهم، نظرا لتعرضهم لاعتداءات متكررة في إطار التعدي على البحيرات بوضع اليد كما سبقت الإشارة.

فئات المحتجين | أصحاب وعمال المخابز

إحتجاجات أصحاب وعمال المخابز على مدار عام ٢٠١٣

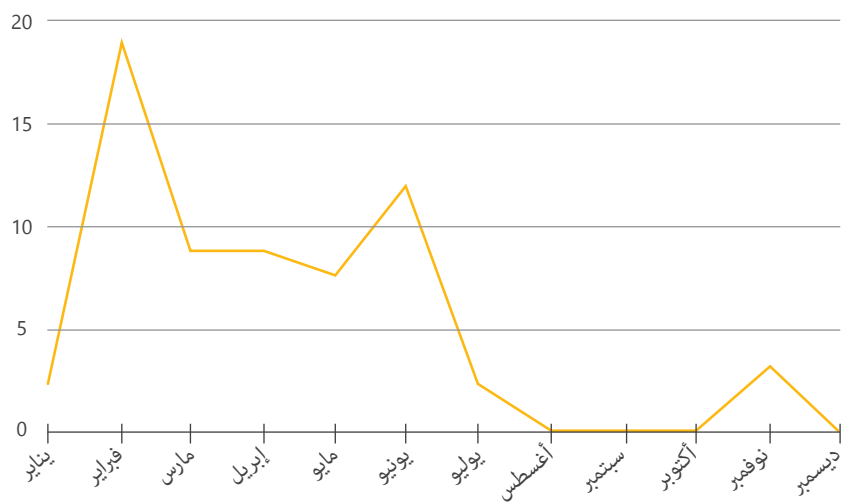


تبعاً للرصد قام أصحاب وعمال المخابز بمجموع ٦٤ إحتجاج مثلت نسبة ٦,٩٤% من إجمالي الإحتجاجات الاقتصادية علي مدار العام. كان سبب ٣٣ إحتجاجاً منها اضطراب منظومة إنتاج وتوزيع الخبز، وتمثلت نسبة أكثر من ٥٠% من مجموع الإحتجاجات لهذه الفئة وهي تعكس التوتر الدائم لعلاقة أصحاب المخابز بوزارة التموين ويلاحظ تزايد هذه الإحتجاجات في النصف الأول من العام وتركزها في شهر مارس بصفة خاصة في حين اختفت تماماً بعد نهاية شهر يونيو ولذلك علاقة بالتغيرات السياسية التي أدت إلى استبدال وزير التموين وانشغال وزارة التموين بعد الإطاحة بالرئيس المعزول بأولويات أخرى.

أيضاً تم رصد ٢٣ إحتجاجاً لها علاقة بالانفلات الأمني الذي يؤثر علي عمل أصحاب وعمال المخابز ويهدد أمنهم الشخصي.

فئات المحتجين | الرأسماليون التجاريون

إحتجاجات الرأسماليين التجاريين على مدار عام ٢٠١٣



بالنسبة لفئة صغار التجار وأصحاب المحلات وهي فئة متنوعة تم رصد ما مجموعه ٦٤ إحتجاجاً لها. كان السبب الرئيسي لها هو عدم توافر الظروف المناسبة للقيام بعملهم وأيضاً قامت فئة التجار وأصحاب المحلات بمجموع ٢٢ إحتجاجاً بسبب أزمة الكهرباء والطاقة التي تؤثر بشكل أساسي علي عملهم وكان ابرز مجموعات هذه الفئة المحتجة لهذا السبب هم أصحاب وعمال مصانع الطوب في مختلف مناطق الجمهورية وورش تصنيع الأثاث بدمياط. وقد شهد شهر فبراير كثافة عالية لاحتجاجات هذه الفئة بمعدل إحتجاج واحد لكل يوم علي مدار الشهر، وذلك لزيادة حدة أزمة الوقود في هذا الشهر.

شهدت الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية تنوعاً كبيراً في وسائلها مقارنة بالاحتجاجات العمالية، وبصفة خاصة تباينت الوسائل المستخدمة من قبل كل فئة، وتميزت كل منها بوسائل احتجاج تتعلق بطبيعتها بحيث تصبح المقارنة بين نسب اللجوء إلى الوسائل المختلفة في إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية غير ذات دلالة حقيقية، ومن ثم فإننا فيما يلي نتبع الوسائل التي غلبت على كل فئة استخدامها.

تنوعت وسائل الاحتجاج المستخدمة من قبل الأهالي في المحافظات المختلفة باختلاف مطالبهم. فقد لجأ الأهالي لقطع الطريق في ٦٢٥ حالة من حالات الاحتجاج، ويلاحظ أن في غالبية هذه الحالات بدأ الأهالي احتجاجاتهم بتجمهر عفوي في صورة وقفة وقفة تطورت إلى قطع الطريق بوصفه المكان الطبيعي لتجمعهم بخلاف غيرهم من الفئات التي قد يرتبط احتجاجهم بمكان عمل أو دراسة إلخ. لجأ الأهالي أيضاً إلى محاولات اقتحام أو حصار ممتلكات خاصة أو عامة، هي عادة ذات علاقة باحتجاجهم كأقسام الشرطة والمستشفيات أو المدارس والوحدات الخدمية الأخرى. وقد تطورت بعض هذه المحاولات إلى حرق بعض المنشآت كما شهدت أحياناً منع موظفين من أداء عملهم عن طريق احتجازهم أو اختطافهم، وإجمالاً بلغ مجموع الاحتجاجات التي تم فيها استخدام هذه الأساليب ١٣٧ احتجاجاً. تتميز احتجاجات الأهالي أيضاً بتعدد حالات الاحتجاج الفردي والتي يلجأ أصحابها عادة إلى أساليب غير تقليدية وربما يعبرون في بعضها عن قدر بالغ من اليأس والاستعداد لإيذاء النفس وقد تم رصد ٢٢ حالة احتجاجية لأفراد عن طريق محاولات الانتحار وإيذاء النفس بالإضراب عن الطعام أو رفض تلقي العلاج.

في احتجاجات الطلاب تكرر اللجوء للعنف في ٣١ حالة وذلك من إغلاق مكاتب أو احتجاز موظفين عموميين، هم عادة يعملون في أماكن دراسة هؤلاء الطلاب. وفي الواقع يتم غالباً تصوير واقعة تجمهر الطلاب أو تظاهرتهم أو اعتصامهم أمام أحد المباني على أنه غلق له ومنع للموظفين فيه من مغادرته ولا يتثنى في أغلب الحالات التأكد من إن كان هذا التصوير للواقعة يتفق مع نوايا الطلاب الأصلية أو أنهم تعمدوه. وقد تم تسجيل ٢٨ حالة اعتصام طلابي علي مدار العام لأسباب مختلفة. وتم رصد ١٦ حالة إضراب عن الدراسة، بينما لجأ الطلاب إلى تصعيد احتجاجاتهم ونقلها إلى خارج أماكن دراستهم في ١٥ حالة من خلال قطع الطرق. على جانب آخر سجلت ٤ حالات إضراب عن الطعام لأسباب مختلفة وفي تصعيد لهذا النوع من تعريض النفس للإيذاء تم تسجيل حوالي انتحار منفصلتين لطالبي في المرحلة الإعدادية قام أحدهما بتعاطي السم لأسباب تتعلق بالامتحانات ونتائجها وذلك في محافظتي البحر الأحمر والمينيا.

الصفة الغالبة على احتجاجات المجتمع المدني هي اللجوء للوقفات الاحتجاجية والمسيرات بمجموع ٢٠٥ حالة، ولم يتم التصعيد باللجوء لقطع الطرق سوى في ١٣ حالة، في حين تم رصد حالتين للإضراب عن الطعام أحدهما تتعلق بلاجئين سوريين اعتراضاً علي التعسف في التعامل معهم من قبل أجهزة الدولة.

فيما يتعلق بالخريجين والعاطلين عن العمل فقد تم رصد ٤٦ وقفة احتجاجية ومسيرة، و١٤ محاولة لاقتحام أو إغلاق ممتلكات عامة، و٣ محاولات انتحار لشباب عاطلين بالسويس والجزيرة تنوعت بين الشنق وإحراق النفس لأسباب اقتصادية وعدم توافر فرص عمل.

يلاحظ أنه بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة كان تجاهل احتجاجاتهم لفترات طويلة سبباً في تصعيدهم لها في ١١ حالة (٢٠٪ من إجمالي احتجاجاتهم) عن طريق قطع الطريق أو السكك الحديدية، وفي ٥ حالات بمحاولات اقتحام أو إغلاق ممتلكات عامة. كما تم رصد حالة واحدة للإضراب عن الطعام بجنوب سيناء.

الفئة الأكثر لجوءاً لقطع الطريق كوسيلة احتجاجية هي السائقون وأصحاب السيارات وذلك في ٢٢٧ حالة من مجموع احتجاجاتهم، وهو ما يسهل تفسيره بأنها الوسيلة الأكثر توافراً مع طبيعة عملهم. في حين لجأوا في ٥٩ حالة إلى الإضراب عن العمل وهي الوسيلة الأكثر تأثيراً بصفة خاصة بالنسبة لسائقي سيارات الأجرة (الميكروباص). من جانب آخر لجأ أصحاب المخازن والعاملون فيها إلى الإضراب عن العمل وتعطيل مخابزهم كوسيلة أساسية لاحتجاجهم وكأداة للضغط وذلك بمجموع ٦٢ حالة من المجموع الكلي للاحتجاجات.

الخاتمة

في الأقسام السابقة عرض هذا التقرير لبيانات الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية دون السعي إلى تعسف الخروج بأي استنتاجات تعميمية. الهدف من وراء ذلك هو أن يتاح لأصوات المحتجين أنفسهم من خلال احتجاجاتهم أن ترسم صورة عامة، قد لا تكون مكتملة أو واضحة، ولكنها تبقى في النهاية أكثر صدقا من أي صورة يتم فرضها وفق فرضيات مسبقة.

فيما عرضه التقرير من احتجاجات تظهر بعض الملامح الواضحة لنمط عام يرسم محورا يمر بين القسمين الرئيسيين للاحتجاجات (الاحتجاجات العمالية من جانب، والاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر). يمكن وصف هذا المحور بأنه يمثل إخفاق الدولة في القيام بدورها في توفير الخدمات الأساسية التي تقوم عليها الحياة اليومية للمواطنين، وفي مقدمتها الأمن والصحة والتعليم والمرافق. على جانب تكاد جميع الاحتجاجات الاجتماعية تقع على هذا المحور إلا في استثناءات محدودة، بينما تقترب غالبية الاحتجاجات الاقتصادية منه، على الجانب الآخر تمثل احتجاجات العاملين في القطاع الحكومي أكثرية الاحتجاجات العمالية المرصودة خلال عام ٢٠١٣ ويقع معظمها على هذا المحور فتعكس إلى حد كبير الاحتجاجات الاجتماعية كأنها صورتها في مرآة. فتأتي احتجاجات العاملين في قطاعات الأمن والصحة والتعليم في المقدمة. ولا تختلف احتجاجات العاملين في قطاع الأعمال العام كثيرا في هذا الشأن إذ تمثل احتجاجات العاملين في الشركات القابضة المسؤولة عن مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي قسما هاما منها.

تقدم احتجاجات العاملين ذات الصلة بمحور إخفاق الدولة مؤشرات هامة فيما يتعلق بتفسيره. فبينما يبدو منطقيا أن تتقدم المطالبات المالية المختلفة أسباب احتجاجاتهم، فإن ملاحظة أن القسم الأكبر من الإنفاق الحكومي على الخدمات والمرافق يذهب تحديدا إلى الأجور يعكس مدى عمق تخلف هذا الإنفاق عن الوفاء باحتياجات هذه القطاعات. وقد حاول بعض العاملون في القطاع الحكومي أن يضمنوا فيما يرفعونه من مطالب إضافة إلى تحسين ظروفهم المطالبة برفع الإنفاق الحكومي على الجوانب الأخرى للخدمة. كان ذلك واضحا في مطالبة الأطباء برفع المخصص للإنفاق على الصحة في الموازنة العامة للدولة إلى النسبة التي تنصح بها المنظمات الدولية ذات الصلة. كما كان واضحا في مطالبة عمال النقل العام والسكك الحديدية بالالتزام بالصيانة الدورية لمركباتهم وتوفير قطع الغيار اللازمة لها. المسعى الرئيسي من وراء ذلك كان محاولة اجتذاب دعم المواطنين أصحاب المصلحة في تحسين هذه الخدمات. ولكن الملاحظ أن هذا المسعى لم ينجح في تحقيق أهدافه في غالب الأحيان، وظل تعبير المواطنين عن غضبهم تجاه احتجاجات العاملين بالخدمات خاصة عندما تستخدم أداة الإضراب واحدا من الأسباب الرئيسية لإخفاق هذه الاحتجاجات في تحقيق مطالبها.

دخول المواطنين كطرف ثالث في الاحتجاجات العمالية خاصة عندما تتعلق بالعاملين في القطاع الحكومي في مجالات خدمية على اتصال مباشر بالجمهور، يمثل تعقيدا إضافيا لعلاقات القوة الحاكمة لهذه الاحتجاجات التي يفترض نظريا أن يتم تفسيرها بالتوازن بين جانبي علاقة العمل (العامل في مواجهة صاحب العمل أو جهة الإدارة). ويمثل غضب المواطنين لحرمانهم من خدمة أساسية سلاحا ذو حدين يحاول طرفا علاقة العمل استخدامه لدعم موقفه. وفي المحصلة تبدو النتائج غير حاسمة. ففي حين سبق لعمال النقل العام والسكك الحديدية ومرتو الأنفاق بصفة خاصة تحقيق نجاحات من خلال إضرابهم عن العمل، فإن الأطباء والمعلمين لم يتمكنوا من تحقيق نجاحات مماثلة. ويمكن تفسير ذلك باتساع نطاق تأثير خدمات النقل والمواصلات على الحياة اليومية لملايين المواطنين وبشكل يستشعرونه في وقت قصير، مقارنة بخدمات الصحة والتعليم التي تحتاج إلى وقت أطول من الإضراب لتحقيق أثر مشابه، وحينها يكون الأثر عكسيا لارتباطه بحياة أو موت المواطنين وذويهم ومستقبل أبنائهم.

فقر الموارد الموجهة إلى الخدمات الأساسية هو بلا شك العامل الأوضح لإخفاق الدولة في ضمان الحد الأدنى لفعالية هذه الخدمات وفي توفير أجور تحقق حياة محتملة للعاملين بها، لكن نظرة أكثر تدقيقا تكشف إنه ليس العامل الوحيد. فإخفاق الدولة في توفير الأمن لمواطنيها بل افتقاد أفراد وضباط الشرطة أنفسهم للأمن، لا يمكن إرجاعه إلى محدودية الإنفاق على هذا القطاع. وهو يكشف أولا إخفاقا في إدارة الخدمة يمكن تتبع مثيله في بقية الخدمات من خلال تفاصيل احتجاجات العاملين بها والأهالي من متلقي هذه الخدمات. وهو يكشف بصفة خاصة خلافا في فلسفة تقديم خدمة الأمن على وجه التحديد، واضطرابا في تحديد الهدف الحقيقي لها. فافتقاد أفراد وضباط الشرطة إلى الشعور بأمنهم الشخصي يعكس في الواقع تصورا للأمن على أن وظيفته هي حماية الدولة في مواجهة مواطنيها وليس توفير الأمن لهم في مواجهة المخاطر المختلفة. هذه

الحالة من العداء المكتوم المتبادل بين المواطنين والأجهزة الأمنية يدفع إلى اعتماد أفراد هذه الأجهزة على حاجز الرهبة لتحقيق شعورهم بالأمن. والأكيد أن ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من أحداث قد حطم هذا الحاجز إلى حد كبير، ولكن ما هو أبعد أثرا من ذلك هو انكشاف حقيقة أن هذا الحاجز وهمي ولا يعتمد على أسس موضوعية، وهو في الواقع أمر منطقي. فلا يمكن لجهاز أمني أن يعتمد في توفير الدعم المعنوي لأفراده على خشية مواطنيه لقدرته على قمعهم وهي قدرة معرضة دائما لكشف ثباتها عند أول مواجهة، تصبح بدورها شبه محتومة مع تصاعد مشاعر العداء لدى المواطنين تجاه الجهاز الأمني وممارساته.

هناك رابط بين هذه العلاقة المبنية على العنف سواء الممارس فعليا أو المتضمن في حاجز الرهبة، وبين ملمح ظاهر في كثير من الاحتجاجات على اختلاف أنواعها، وهو سهولة لجوء المحتجين إلى ممارسات ذات طبيعة عنيفة، بدءا من قطع الطرق ومرورا بغلق واقتحام منشآت وربما إضرار النيران في بعضها وانتهاءا باحتجاز أشخاص مما قد يهدد سلامتهم وحياتهم أحيانا. ثمّة أيضا ظاهرة اللجوء إلى أساليب احتجاج تعرض السلامة الشخصية للمحتج نفسه للخطر كالإضراب عن الطعام، انتهاءا باستخدام الانتحار كوسيلة احتجاج. وينبغي محاولة تفسير الظاهرتين في إطار فهم أوسع لديناميكية العنف في المجتمع بصفة عامة. فمن السهل دائما تفسير الميل لاستخدام العنف بدرجات متفاوتة في إطار الاحتجاجات الاجتماعية بوصفه يعكس غياب الثقة في تحقيق المطالب من خلال سبل الضغط السلمي، وكذا توقع القمع باستخدام العنف من قبل الدولة حتى في حال التزام المحتجين بالسلمية. هذا التفسير يبقى صحيحا ولكنه مع ذلك يبقى سطحيا ولا ينفذ عبر قشرة الظواهر إلى محاولة ربطها بغيرها. وفي هذا الإطار ينبغي الربط بين العنف الأمني والعنف الاحتجاجي، وبين تنامي مظاهر العنف الجنائي المصاحب لجرائم لم تكن عادة مصحوبة بالعنف، وكذا مع تنامي مظاهر العنف ضد المرأة وظاهرة التحرش والاعتصاب الجماعي، وتنامي مظاهر العنف ضد الفئات الأضعف بصفة عامة (الأطفال، الأقليات الدينية، اللاجئين، إلخ).

الملاحق

الملحق ١

أولاً: منهجية بناء قاعدة بيانات الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية

البداية

اتصفت الدراسات السابقة للاحتجاجات بصفة عامة بالسطحية الناتجة عن جمع معلومات انطباعية تعتمد على استبيانات للمحتجين أو على أرقام إجمالية لعدد الاحتجاجات وفق تصنيفات محدودة. كما كان التركيز الأساسي دائماً منصبا على الاحتجاجات السياسية، وفي بعض الأحيان يتجه الاهتمام إلى الاحتجاجات العمالية غالباً لأسباب أيديولوجية تتعلق بالدارس، في حين تم معظم الوقت إغفال الاحتجاجات الاجتماعية للأهالي غير ذات الطابع السياسي، أو إدراجها فقط عندما يمكن تعسف فرض أهداف سياسية لها.

لمحاولة الخروج من هذا الإطار التقليدي السائد محلياً (وإلى حد كبير عالمياً أيضاً) الذي انحصرت فيه دراسة الاحتجاجات وأدت إلى أن تبقى هذه الدراسات بعيدة عن المنهجية العلمية، اتجه اهتمام فريق العمل في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى بناء قاعدة بيانات شاملة للاحتجاجات تعتمد على منهجية واضحة وتكون بالتالي أساساً صلباً لنوع جديد من الدراسات يتجنب فرض رؤى سياسية أو أيديولوجية مسبقة على منهج التناول والتحليل.

الأهداف

بناء إطار منهجي واضح لجمع وإدخال البيانات الخاصة بالاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية يحقق الشروط التالية:

- ١ - الشمولية، بمعنى أن تتيح قاعدة البيانات إدخال كافة المعلومات المتوفرة عن الاحتجاج بحيث لا يتم إغفال أي معلومة ذات قيمة متعلقة به.
- ٢ - وضع تصنيفات محددة وواضحة تسمح بأن تكون المعلومات المدرجة تحتها نظامية إلى أكبر حد ممكن بحيث يسهل تجميعها وتحليلها رقمياً.

ثانياً: منهجية تجميع وتصنيف البيانات

تجميع البيانات

لتجميع البيانات المختلفة الخاصة بالاحتجاجات بصفة يومية تم اختيار عدد من المصادر الصحفية بناء على كثافة تغطيتها للاحتجاجات وانتشار مراسليها في محافظات الجمهورية المختلفة. ويعتمد تجميع البيانات على أكثر من مصدر كلما أمكن ذلك. إلى جانب ذلك اعتمد تجميع البيانات في عدد من الحالات على التواصل المباشر مع المحتجين خاصة من خلال الوحدة العمالية بالمركز المصري، أو على البيانات الصادرة عن المحتجين أو عن جهات رسمية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي كلما توافرت.

يتم تجميع بيانات الاحتجاجات أولاً بأول وتحديثها على موقع البوابة ويراعى تحديث بيانات الاحتجاجات المستمرة لأكثر من يوم (الإضرابات والاعتصامات).

في المرحلة الأولى لتصنيف بيانات الاحتجاجات تم الاعتماد على عدد محدود من التصنيفات الشائع استخدامها عادة في رصدها، وكوسيلة للتعرف على نمط البيانات المتوافرة قبل تطوير التصنيف. وهذه التصنيفات هي (إجمالي ٨ تصنيفات):

(١) تاريخ الاحتجاج - اليوم	(٥) الفئة
(٢) المصدر	(٦) طريقة الاحتجاج
(٣) القطاع	(٧) المحافظة
(٤) القطاع الفرعى	(٨) سبب الاحتجاج

في المراحل التالية تمت إضافة تصنيفات جديدة للبيانات لرصد مزيد من المعلومات المتوافرة عن كل احتجاج، كما تم تقسيم بعض التصنيفات إلى أكثر من تصنيف لجعل البيانات المدرجة تحتها أكثر وضوحاً ولتسهيل عمليات التحليل الرقمي لها. التصنيفات المضافة في المرحلة الثانية (إجمالي ١٦ تصنيف):

(١) نوع العمالة	(٥) قرية/شياخة
(٢) اسم الشركة	(٦) المدينة/المركز
(٣) عدد أيام في حالة إضراب/اعتصام	(٧) رابط المصدر
(٤) مكان الاحتجاج (الموقع التفصيلي، مثلاً: أمام ديوان عام وزارة التعليم)	(٨) رابط المصدر الثاني (في حالة استخدام مصدر إضافي)

بعد استمرار عملية الرصد لسبعة أشهر، تمت إعادة هيكلة قاعدة البيانات بناء على التجربة السابقة والتي أدت إلى إعادة النظر في فلسفة تصنيف الاحتجاجات ليكون محورها الأنواع الرئيسية لدوافع الاحتجاج بدلا من القطاع الذي ينتسب إليه المحتجون أو الجهة الموجه ضدها الاحتجاج. وفي هذا الإطار تم تصنيف الدوافع في ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- (١) دوافع تتصل بعلاقة العمل (احتجاجات عمالية)
- (٢) دوافع تتصل بمصالح اقتصادية مباشرة للمحتجين ولكنها لا تقع داخل إطار علاقة عمل (احتجاجات اقتصادية؛ أمثلة: سائقو سيارات، باعة جائلون، صيادون، مزارعون).
- (٣) دوافع تتصل بمصالح اجتماعية للمواطنين وتدور حول حقوق اجتماعية مختلفة (احتجاجات اجتماعية؛ مثل: الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الأمن، ... إلخ).

بخلاف ذلك كان من أهم الملاحظات الأساسية على التصنيف السابق للبيانات وجود تصنيف واحد لأسباب الاحتجاج مما أدى إلى صعوبة رصد وتجميع الاحتجاجات حسب أنواع محددة لأسبابها. وقد تم التعامل مع هذه الملاحظة من خلال إضافة تصنيف جديد يدرج الأسباب المختلفة تحت عدد محدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك تمت إضافة تصنيفات جديدة لتعكس موقف السلطة من الاحتجاج من خلال رصد تدخل الشرطة، أو الشرطة العسكرية من عدمه، وإن تم استخدام العنف في مواجهة الاحتجاج، وفي هذه الحالة رصد أي حالات اعتقال أو إصابات.

يصل إجمالي عدد التصنيفات حالياً إلى ٢٣

(١) تاريخ الاحتجاج	(١٣) مكان الاحتجاج
(٢) وصف الاحتجاج	(١٤) شياخة/قرى
(٣) الاحتجاج	(١٥) المركز/المدينة/القسم
(٤) المصدر	(١٦) المحافظة
(٥) نوع التظاهر (الدافع)	(١٧) تواجد الشرطة
(٦) تصنيف التظاهر (فئة المحتجين، مثلاً: اهالي، طلاب، صيادين، قطاع حكومي في حالة الاحتجاجات العمالية)	(١٨) اعتقالات
(٧) القطاع (في حالة عمالي او اقتصادي، مثلاً: قطاع التعليم، قطاع الصحة، إلخ)	(١٩) إصابات
(٨) مجموعة	(٢٠) وفيات
(٩) السبب	(٢١) رابط المصدر
(١٠) الحقوق	(٢٢) رابط المصدر ٢
(١١) طريقة الاحتجاج	(٢٣) ملاحظات
(١٢) نوع العمالة	

نظرا لجدة هدف بناء قاعدة بيانات للاحتجاجات فقد واجه القائمون على عملية بنائها مشكلة في غياب نماذج سابقة متعلقة بالموضوع ذاته يمكن الاستعانة بها، مما أدى إلى أن تعتمد عملية البناء على الاستكشاف والتعديل وإعادة الهيكلة بصفة مستمرة مع الاستمرار في إدخال البيانات.

على جانب آخر أدى الطابع العام للواقع المصري من حيث غياب حرية الوصول إلى المعلومات ومحدودية المصادر الرسمية لها سواء التابعة للدولة أو لمؤسسات مستقلة عنها، إلى ضرورة اللجوء إلى المصادر الإعلامية بوصفها الجانب الوحيد الذي يقوم برصد الوقائع المختلفة للاحتجاج في المجتمع. وينبغي الإشارة إلى النواقص المتضمنة في هذا المصدر بطبيعته وتمثل أولا في عدم إمكان التأكد من شمولية ما يتم تغطيته إعلاميا لكل الاحتجاجات التي وقعت فعليا، وثانيا بتأثر ذلك في أحيان كثير بالانتقائية وبتأرجح الاهتمام الإعلامي برصد الاحتجاجات وفق ظروف مختلفة، كما يتأثر ثالثا بعدم اتزان الاهتمام الإعلامي ما بين العاصمة والأقاليم وما بين الحضر والريف إلخ.

الملحق ٢

جدول ١: عدد نوع الاحتجاجات حسب شهور ٢٠١٣

الشهر	اجتماعي	عمالي	اقتصادي	اجمالي
يناير	٢٢٧	٢٥٤	٥٩	٥٤٠
فبراير	٣٣٧	٤٠٣	١٣٠	٨٧٠
مارس	٣٥٤	٣٥٤	١٥٢	٨٦٠
إبريل	٤٠٧	٣٧١	٩٨	٨٧٦
مايو	٣٧٨	٣٤٤	٧٦	٧٩٨
يونيو	٢٨٢	٢٤٦	٩٥	٦٢٣
يوليو	٤٧	٤٨	١٢	١٠٧
أغسطس	٣٨	٥٤	١	٩٣
سبتمبر	١١٢	٣٧	٢	١٥١
أكتوبر	٦١	٢٣	١٥	٩٩
نوفمبر	٤٨	٤٨	١٧	١١٣
ديسمبر	٤٢	٥٧	٣	١٠٢
إجمالي	٢٣٣٣	٢٢٣٩	٦٦٠	٥٢٣٢

جدول ٢: عدد نوع الاحتجاجات حسب المحافظة لسنة ٢٠١٣

المحافظة	اجتماعى	عمالى	اقتصادى	اجمالى
القاهرة	٣٠٢	٣٨١	٦١	٧٤٤
الغربية	١٥٦	١١٠	٤٦	٣١٢
الاسكندرية	١٥٠	١٣٩	٢٢	٣١١
السويس	١٠٤	١٥٣	١٩	٢٧٦
كفر الشيخ	١١٦	٩٠	٦٨	٢٧٤
المنيا	١٢٠	١٠٣	٤٦	٢٦٩
الشرقية	١٤٢	٩٢	٣٠	٢٦٤
أسيوط	٨٨	٩٦	٣٠	٢١٤
الجيزة	١١٨	٧٦	٢٠	٢١٤
الدقهلية	٩٤	٦٨	٢٧	١٨٩
الاسماعيلية	٦٧	١٠٢	١٥	١٨٤
القليوبية	١١٦	٣٦	١٤	١٦٦
المنوفية	٧٧	٥٦	٢٦	١٥٩
البحيرة	٨٠	٥٤	٢٤	١٥٨
أسوان	٦٥	٦٩	٢٣	١٥٧
قنا	٤٦	٨١	٢٧	١٥٤
شمال سيناء	٧٥	٤٤	٣٠	١٤٩
الأقصر	٤٩	٦٥	٢٣	١٣٧
بنى سويف	٥٨	٦٤	١٥	١٣٧
الفيوم	٥٦	٦٠	٢٠	١٣٦
البحر الاحمر	٤٠	٥٣	٨	١٠١
بورسعيد	٤٧	٤٣	١٠	١٠٠
الوادى الجديد	٢٨	٥٠	١٣	٩١
دمياط	٤٤	٢٦	٢١	٩١
جنوب سيناء	٣٤	٤٨	٦	٨٨
سوهاج	٢٢	٥١	١٢	٨٥
مطروح	٣٩	٢٤	٤	٦٧
غير محدد	٠	٥	٠	٥
اجمالى	٢٣٣٣	٢٢٣٩	٦٦٠	٥٢٣٢

جدول ٣: عدد الاحتجاجات «العمالية» حسب التقسيم القطاعات العمالية
والشهر لسنة ٢٠١٣

الشهر	قطاع حكومي	قطاع عام	قطاع خاص	أخرى	اجمالي
يناير	١٥٠	٦٣	٣٧	٤	٢٥٤
فبراير	٢٥١	٩٧	٤٩	٦	٤٠٣
مارس	٢٥٩	٤٩	٤٤	٢	٣٥٤
إبريل	٢٥٤	٧١	٤٦	٠	٣٧١
مايو	٢١٦	٧٨	٤٥	٥	٣٤٤
يونيو	١٦٧	٤٨	٣٠	١	٢٤٦
يوليو	٣٣	٩	٦	٠	٤٨
أغسطس	٤٠	١٢	١	١	٥٤
سبتمبر	٣٠	٣	٤	٠	٣٧
أكتوبر	١٥	٦	٢	٠	٢٣
نوفمبر	٢٧	١٠	٨	٣	٤٨
ديسمبر	٣٦	١١	١٠	٠	٥٧
إجمالي	١٤٧٨	٤٥٧	٢٨٢	٢٢	٢٢٣٩

جدول ٤: عدد الاحتجاجات «العمالية» حسب التقسيم قطاعات العمالية
والمحافظة لسنة ٢٠١٣

المحافظة	قطاع حكومي	قطاع عام	قطاع خاص	اخرى	اجمالي
القاهرة	٢٠٨	١٠٣	٦٠	١٠	٣٨١
الغربية	٧٠	٣٨	٢	٠	١١٠
الاسكندرية	٥٩	٥٠	٢٨	٢	١٣٩
السويس	٣٩	٥٧	٥٦	١	١٥٣
كفر الشيخ	٨٠	٧	٣	٠	٩٠
المنيا	٩٤	٩	٠	٠	١٠٣
الشرقية	٥٧	١١	٢٤	٠	٩٢
أسيوط	٨٦	٧	٣	٠	٩٦
الجيزة	٤١	٩	٢٣	٣	٧٦
الدقهلية	٥٤	٧	٧	٠	٦٨
الاسماعيلية	٨١	١٠	٩	٢	١٠٢
القليوبية	٢٥	٥	٦	٠	٣٦
المنوفية	٢٨	١٤	١٣	١	٥٦
البحيرة	٣٥	١٧	٢	٠	٥٤
أسوان	٥٢	١٤	٢	١	٦٩
قنا	٥٧	٢٠	٤	٠	٨١
شمال سيناء	٣٢	١٠	٢	٠	٤٤
الأقصر	٤٩	١١	٥	٠	٦٥
بنى سويف	٥٥	٣	٥	١	٦٤
الفيوم	٤٨	٩	٣	٠	٦٠
البحر الاحمر	٣٧	١٠	٦	٠	٥٣
بورسعيد	٢٩	١٠	٤	٠	٤٣
الوادى الجديد	٤٤	٦	٠	٠	٥٠
دمياط	١٦	٧	٢	١	٢٦
جنوب سيناء	٣٥	٤	٩	٠	٤٨
سوهاج	٤٧	٣	١	٠	٥١
مطروح	١٩	٤	١	٠	٢٤
غير محدد	١	٢	٢	٠	٥
اجمالي	١٤٧٨	٤٥٧	٢٨٢	٢٢	٢٢٣٩

البوابة المعرفية بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية